الأمم المتحدة S/PV.5839

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة ٥٨٣٩

الاثنين، ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد آرياس	(بنما)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شركن
	إندونيسيا	السيد نتاليغاوا
	إيطاليا	السيد منتوفاني
	بلجيكا	السيد فربيكي
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الطلحي
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد لو لونغ – منه
	كرواتيا	السيدة يوريكا
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد خليل زاد

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-24254 (A)

رسالة مؤرخة ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لصربيا لدى الأمم المتحدة (S/2008/103)

رسالة مؤرخة ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2008/104)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، ١٩٩٩ (١٩٩٨)، ١٢٠٣ (١٩٩٨)، ١٢٣٩ (١٩٩٩)، ١٢٤٤ (١٩٩٩).

رسالة مؤرخة ١٧ شباط/فبراير، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لصربيا لدى الأمم المتحدة (S/2008/103)

رسالة مؤرخة ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2008/104)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل صربيا، يطلب فيها دعوة رئيس جمهورية صربيا إلى المشاركة في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة رئيس جمهورية صربيا للمشاركة في النظر في البند، بدون حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة وللمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، أقر ذلك.

اصطحب السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا، إلى مقعد على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): باسم مجلس الأمن، أرحب ترحيبا حارا بصاحب الفخامة السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

يجتمع المجلس استجابة للطلبين الواردين في الرسالتين المؤرختين ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨، الموجهة أولاهما من الممثل الدائم لصربيا لدى الأمم المتحدة، وهي ترد في الوثيقة S/2008/103؛ وثانيتهما من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، وهي واردة في الوثيقة S/2008/104.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الصور المستنسخة من رسالة مؤرخة ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨، موجهة من الأمين العام، يحيل بها رسالة من الممثل السامي للاتحاد الأوروبي لشؤون السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، التي ستصدر باعتبارها الوثيقة S/2008/106.

وأود أيضا أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الصور المستنسخة من رسالة مؤرخة ١٨ شباط/فبراير، موجهة من الممثل الدائم لسلوفينا، يحيل بها استنتاجات مجلس الاتحاد الأوروبي، والتي ستصدر بصفتها الوثيقة S/2008/105.

أرحب بحضور الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون هذه الجلسة، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): أشكركم سيدي الرئيس لإتاحة هذه الفرصة لي لاسترعاء انتباه مجلس الأمن إلى التطورات المستجدة في كوسوفو. وأود استهلال بياني، سيدي، بمشاركتكم في الترحيب بصاحب الفخامة السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا.

أبلغني أمس ممثلي الخاص في كوسوفو، أن جمعية مؤسسات كوسوفو المؤقتة للحكم الذاتي عقدت جلسة اعتمدت فيها إعلانا للاستقلال، يعلن كوسوفو دولة مستقلة ذات سيادة. وقد صوت جميع النواب الـ ١٠٩ الحاضرين، مؤيدين ذلك الإعلان. ولم يحضر الجلسة نواب جمعية كوسوفو الصرب الـ ١٠. يذكر الإعلان أ، كوسوفو تقبل قبولا تاما بالواجبات الواردة في الاقتراح الشامل بصدد

تسوية مركز كوسوفو القانوني، الذي أعده مبعوثي الخاص، مارتي أهتيساري. وقد بيّن رئيس الوزراء تاتشي، في كلمته أمام الجمعية، أنه ستكون هناك فرص متكافئة لجميع سكان كوسوفو وأنه ستُزال كل الممارسات التمييزية ضد أعضاء كل طوائف كوسوفو. ويتعهد الإعلان باستمرار الامتثال للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، كما يلتزم باسم كوسوفو بمواصلة العمل البنّاء مع الأمم المتحدة، ويعرب عن الشكر للأمم المتحدة على ما فعلته من أجل كوسوفو.

وفي معظم أنحاء كوسوفو، جرت احتفالات سلمية من عشرات الآلاف، مرحبين بالإعلان. واليوم، تظاهر في ميتروفيتشا الشمالية عدد من السكان بلغ ٠٠٠ ٩ سلميا، احتجاجا على إعلان الاستقلال. وقد وفرت الأمن إدارة شرطة كوسوفو، بما فيها من العناصر الصربية.

وظلت الحالة هادئة في كل أنحاء كوسوفو. ووقع حادثان جديران بالتسجيل في شمال كوسوفو. إذ انفجرت أمس، في ميتروفيتشا، قنبلة يدوية بالقرب من مبنى محكمة تابع لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، مسببة بعض الأضرار للبعثة ولمركبات إدارة شرطة كوسوفو. وفي آخر نفس اليوم، أصيبت بأضرار سيارتا شرطة تابعتان للبعثة جراء قنابل يدوية في مدينة زوبين بوتوك، شمالي كوسوفو. ولم يبلغ عن إصابات في أي من الحادثين. وتمت الزيارات التي قام بها مسؤولون من حكومة صربيا، بما يشمل وزير صربيا لشؤون كوسوفو، السيد سمردجيتش – تمت طوال اليوم إلى عدد من المواقع في كل أنحاء كوسوفو، ويسرها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وتلقيت يوم أمس رسالة من رئيس جمهورية صربيا، يبلغني فيها أن جمهورية صربيا اتخذت قرارا يوضح أن إعلان كوسوفو الاستقلال، يمثل قرارا جبريا ومن طرف واحد، من قبل جزء من أراضي جمهورية صربيا، لا يترتب عليه أي مفعول قانوني، سواء في جمهورية صربيا أو في النظام القانوني الدولي.

واليوم، تلقيت رسالة من السيد خافيير سولانا، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة يبلغني فيها بقرار اتخذه الاتحاد الأوروبي بنشر بعثة لسيادة القانون، في الإطار الذي وفره القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وبتعيين ممثل خاص للاتحاد الأوروبي في كوسوفو، سيضطلع بوظائف؛ منها تنسيق عمل الاتحاد الأوروبي في كوسوفو. ويفيد السيد سولانا، في رسالته أنه سيواصل إحاطتي علما بانتظام بتنفيذ هذه القرارات حتى يمكنني أن اضطلع بمسؤولياتي بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، بهدف كفالة التعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وأرى أن التطورات الحاصلة مؤخرا يحتمل أن يكون لها آثار تشغيلية هامة على البعثة. وريثما يتم الحصول على توجيه من مجلس الأمن، ستظل البعثة تعتبر قرار المجلس ١٢٤٤ (١٩٩٩) الإطار القانوني لولايتها، وستواصل تنفيذ ولايتها في ضوء الظروف الناشئة. وقد أصدرت تعليمات إلى ممثلي الخاص بأن يوالي رفع التقارير إليّ بشأن الحالة على أرض الواقع، حتى يحاط المجلس علما على نحو تام بأي تطورات أخرى وفقا لذلك.

وأعتزم التصرف بطريقة فعالة، وواقعية، ومحددة. وفي غضون ذلك، وريثما يتم الحصول على توجيه من مجلس الأمن، قد يتعين عليّ التكيف وفقا للتطورات والتغيرات الحاصلة على أرض الواقع. وترمي جهودي، وجهود ممثلي الخاص في كوسوفو، إلى كفالة بقاء الحالة السياسية والأمنية في كوسوفو مستقرة، وتوفير الحماية لسكان كوسوفو، وبخاصة طوائف الأقليات. وفي ذلك الصدد، أحث الجميع على أن يعيدوا تأكيد التزامهم بالامتناع عن أي أعمال أو

بيانات يمكن أن تعرض السلم للخطر، أو تحرض على العنف، أو تهدد الأمن في كوسوفو والمنطقة، وعلى أن يتصرفوا وفقا لذلك.

وفي مرحلة الطوارئ في بادئ الأمر في عام ١٩٩٩، سهلت الأمم المتحدة عودة مئات الآلاف من اللاجئين والمشردين داخليا إلى كوسوفو، ونسّقت جهدا ضخما لتعمير المساكن والهياكل الأساسية التي لحقت بها أضرار أو حل بها الدمار، ووفرت الخدمات الأساسية للسكان.

وكانت الأمم المتحدة أساسية الأهمية في إخراج كوسوفو من مرحلة الحالة الإنسانية الحرجة والطوارئ إلى مرحلة توطيد السلام وإقامة حكومة محلية وإدارة ذاتية قادرتين على أداء وظائفهما. ومنذ عام ١٩٩٩، أشرفت الأمم المتحدة على إنشاء وتوطيد دعائم مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة على الصعيد المركزي وصعيد البلديات، مع تأمين وجود تمثيل للأقليات. وأنشأت الأمم المتحدة نظاما للعدالة قادرا على أداء دوره وقوة شرطة متعددة الأعراق، ونظمت خمسة انتخابات وأشرفت عليها بنجاح. ويوجد في كوسوفو الآن مناخ نابض بالحياة ومتنوع للأحزاب السياسية. وقد تحسنت حرية التنقل، وانخفض معدل الجريمة بين الأعراق. وأحرزت كوسوفو تقدما كبيرا بفضل سنوات من تنفيذ المعايير، وأدمجت عملية تنفيذ المعايير إدماجا تاما الآن في عملية التوفيق الأوروبية.

وهدفي الأول من معالجة الحالة في كوسوفو هو دعم السلم والأمن الدوليين مع كفالة الاستقرار العام لكوسوفو وسلامة وأمن سكانها. وستظل جهودي، في غضون ذلك، موجهة نحو حماية وتوطيد المنجزات الهامة للأمم المتحدة وتركتها في كوسوفو والبلقان.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر الأمين العام على بيانه الهام.

أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا.

الرئيس تاديتش (صربيا) (تكلم بالصربية، وقدم الوفد نصا بالانكليزية): قامت مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في مقاطعة كوسوفو وميتوهيا الصربية الجنوبية، الواقعة تحت إدارة الأمم المتحدة المؤقتة، من جانب واحد وعلى نحو غير قانوني، بإعلان استقلالها يوم الأحد، ١٧ شباط/فبراير. ويشكل هذا الإعلان غير القانوني للاستقلال من جانب ألبان كوسوفو انتهاكا صارخا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) الذي يؤكد من جديد سيادة جمهورية صربيا وسلامتها الإقليمية، بما فيها كوسوفو وميتوهيا. وأود أن أذكّر بأن صربيا دولة عضو مؤسس في الأمم المتحدة.

وإذا جرى حرمان بلد صغير محب للسلام وديمقراطي في أوروبا، وعضو في الأمم المتحدة من أرضه بطريقة غير قانونية ورغم إرادته، سيكون قد وقع ظلم تاريخي، لأنه لم يحدث قط من قبل أن عوقبت ديمقراطية شرعية بتلك الطريقة.

لقد ولدت الدولة الصربية في كوسوفو وهي تمثل الجزء الأساسي من هويتنا. وسأكون صريحا مع المجلس: هذه حالة اختطف فيها من بلد محب للسلام ويعيش فيه شعب أوروبي فخور جزء من هويته، وتقاليده، وتاريخه. وهذا العمل يلغي القانون الدولي ويدوس بالأقدام على العدالة، ويتوج الظلم.

وما برح ممثلون لبعض البلدان يجلسون حول هذه الطاولة يقولون لنا علنا أن سلوبودان ميلوسيفيتش هو الذي يتحمل وزر الحالة في كوسوفو، وأن كوسوفو تمنح الاستقلال الآن بسبب ما ارتكبه سلوبودان ميلوسيفيتش من أخطاء. واسمحوا لي أن أقول لهم إن اليوم هو ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨ وأن سلوبودان ميلوسيفيتش لم يعد موجودا،

وأنه حينما كان يتولى الحكم في صربيا في عام ١٩٩٩، لم تمنح كوسوفو الاستقلال.

وأود أن أذكّر هنا أيام هذه الهيئة التابعة للأمم المتحدة بأن الألبان طالبوا بالاستقلال، وعملوا بنشاط من أجل الانفصال عن صربيا طيلة عقود من الزمان، حتى قبل سلوبودان ميلوسيفيتش. وأود، بعد إذن المجلس، أن أشير أيضا إلى مواطني صربيا عوقبوا في نفس ذلك العام، ١٩٩٩، على نحو قاس وغير عادل، بثلاثة أشهر من القصف الجوي. وبعد ثماني سنوات، تعاقب الآن صربيا، الدولة الديمقراطية المحبة للسلام، مرة أخرى بحرمانها من جزء من أرضها. والواقع أن هذا الشكل من المنطق وهذا الشكل من العدل يستحيل توضيحهما أو فهمهما.

ويجري الآن منح الاستقلال لطائفة عرقية في إقليمنا الذي تديره الأمم المتحدة ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو منذ ثماني سنوات، وطوال هذه السنين لم يفعلا شيئا لتمكين بقية الصرب وغيرهم من غير الألبان من أن يعيشوا حياة تليق بكرامة الإنسان. إن الاستقلال يُمنح الآن لمن قاموا في بداية القرن الحادي والعشرين في أوروبا بإنشاء معازل للصرب تحيط بها أسلاك شائكة، وفوهات مدافع، وجنود مدججون بالسلاح. وتعطى مكافأة الآن لمن شاركوا في عزل الصرب، ولمن يحرمونهم من حرية التنقل، ويرغمونهم على أن يعيشوا في الظلام وفي خوف مستمر على أرواحهم.

ومنذ عام ١٩٩٩، طُرد ٢٥٠ ٠٠٠ من الصرب وغيرهم من غير الألبان من كوسوفو. وفي منتصف آذار/مارس ٢٠٠٤، قام أعضاء متشددون ومتطرفون من الطائفة الألبانية في كوسوفو بحرق ٣٥ كنيسة وديرا و ٨٠٠ منزل في ثلاثة أيام فقط، في الوقت الذي فر ٥ ٠٠٠ آخرون من الصرب وغيرهم من غير الألبان من ديارهم. هل استقلال كوسوفو جائزة عادلة لقاء كل ما سردته؟

وكان من بين الحجج المقدمة تأييدا لمنح الاستقلال للألبان الزعم بأنهم سيلجأون إلى العنف إذا جرى خلاف ذلك. وعلى كل من يدعم استقلال كوسوفو أن يدرك أن هذا العمل يبيح التهديد بالعنف كوسيلة لإقامة دول جديدة، وتعزيز جداول الأعمال والمصالح السياسية الخاصة.

وإذا سمح أعضاء المجلس لهذا العمل غير القانوني بالاستمرار، سيثبتون أنه يمكن ازدراء الحق والعدالة في العالم. وسيبرهنون، للأسف، على أن هذه الهيئة التابعة للمنظمة العالمية تفقد الآن مصداقيتها.

وبعد هذا العمل لن يصبح العالم هو نفس العالم بعد الآن. إن صربيا، وهي دولة أوروبية، ستواصل كفاحها من أجل القانون والعدالة بطريقة كريمة وسلمية ومتحضرة في عالم كهذا أيضا. ولن نتخلى أبدا عن مصالحنا المشروعة وسنواصل نضالنا السلمي والدبلوماسي سعيا إلى منظورنا الأوروبي المشروع.

إن كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ممثلة في هذا المبنى. والعديد من البلدان في كل أنحاء العالم تعاني من مشاكل شبيهة بتلك التي تعاني منها صربيا. تخيلوا، أعضاء المجلس، أنكم كنتم في مكاني، مكان رئيس دولة يُنتزع منها جزء من أراضيها ضد إرادتها. فكيف ستشعرون وكيف ستردون على ذلك؟ وأنا أطرح هذا السؤال لأنكم إذا تجاهلتم هذا العمل غير القانوني، فمن الذي سيضمن لكم بأن أجزاء من بلدانكم لن تعلن استقلالها بنفس الطريقة غير القانونية؟ ومن الذي سيمكنه أن يضمن لكم أن انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة لن يجري تجاهله، وهو الذي يضمن سيادة ووحدة أراضي كل دولة، حينما يجيء دور بلدكم؟

والسؤال المطروح على المجلس هو: أندرك جميعا السابقة التي يجري إرساؤها، وهل ندرك النتائج الكارثية التي قد تنجم عنها؟

إن مجلس الأمن وجميع أعضاء الأمم المتحدة ملزمون، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، باحترام سيادة ووحدة أراضي جمهورية صربيا. وهذا ما نص عليه قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وصربيا، بوصفها بلدا ذا سيادة، تطلب من مجلس الأمن الالتزام بالقانون الدولي، وبمبادئ العدالة الدولية، والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وأحكام قرار مجلس الأمن.

ولن تقبل جمهورية صربيا بانتهاك سيادتها ووحدة أراضيها. وقد أعلنت حكومة صربيا والجمعية الوطنية لجمهورية صربيا بأن قرار سلطات بريشتينا يعتبر لاغيا وباطلا. وبالمثل، اتخذنا كل الإجراءات الدبلوماسية والسياسية لمنع انفصال جزء من أراضينا. وبما أننا عضو مسؤول في المجتمع الدولي، يلتزم بتسوية النزاعات بالطرق السلمية وعن طريق المفاوضات، فإن جمهورية صربيا لن تلجأ إلى استعمال القوة. فلم يحدث إطلاقا أن تمت تسوية أية أزمة بالقوة. ولا تؤدي القوة إلا إلى تدمير الحياة البشرية.

ومن جهة أخرى، إن هذا القرار العشوائي يمثِّل سابقة ستعود بضرر لا يمكن تلافيه على النظام الدولي. إن إعلان استقلال كوسوفو الانفرادي وغير القانوني يضرب عرض الحائط على نحو مباشر بأول مبدأ من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ألا وهو المساواة السيادية بين جميع الدول الأعضاء.

وأكرر، هناك العشرات من نماذج كوسوفو في العالم، وجميعها في انتظار انفصال كوسوفو أن يصبح واقعا قائما حتى يصبح قاعدة مقبولة. وأنا أحذر أعضاء المجلس أيما تحذير من مخاطر تفاقم العديد من الصراعات القائمة، وانفجار الصراعات المجمدة، والتحريض على اندلاع صراعات جديدة.

إن بلدي يطلب من مجلس الأمن اتخاذ إجراءات فعالة لضمان الاحترام الكامل لجميع أحكام ميثاق الأمم المتحدة وأحكام قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ونطلب من الأمين العام، السيد بان كي - مون، أن يصدر، عملا بقرارات مجلس الأمن السابقة، بما فيها القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، تعليمات واضحة لا لبس فيها إلى ممثله الخاص في كوسوفو، السيد يواكيم روكر، باستخدام سلطاته في أقرب وقت ممكن، ويعلن أن العمل الانفرادي وغير القانوني المتمثل في انفصال كوسوفو عن جمهورية صربيا يعتبر باطلا ولاغيا. كما نطلب أن يقوم الممثل الخاص روكر بحل جمعية كوسوفو، لأنها أعلنت الاستقلال الذي يتعارض مع قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). إن الممثل الخاص لديه سلطات ملزمة وقد استخدمت في السابق. وأنا أطلب منه أن يستخدمها مرة أخرى.

ووفقا للفقرة ٩ من قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، يجب أن يظل الوجود الأمني الدولي في كوسوفو، أي قوة كوسوفو، وجودا محايدا بشأن مركز كوسوفو. وهي مسؤولة عن حماية أرواح وممتلكات الصرب وغيرهم من الطوائف غير الألبانية في الإقليم. ويجب أن تبدي قوة كوسوفو عناية خاصة بأضعف الفئات، بصرب كوسوفو، وكذلك رجال الدين في الكنيسة الأرثوذكسية الصربية، وكنائسنا وأديرتنا، التي أدرج بعضها في لائحة اليونسكو للتراث العالمي المهدد. وتمثل تلك الأماكن المقدسة بوتقات صقل للهوية والتقاليد الصربية والتاريخ الصربي. وتريد جمهورية صربيا أن تثق بأن قوة كوسوفو قادرة على منع أي أعمال عنف ضد السكان الصرب وأي ”تطهير“ لتراثنا الديني.

ونحن، في هذا الوقت، نواجه التحدي المتمثل في إعلان الاستقلال الانفرادي وغير القانوني وقرار بعض البلدان

الاعتراف بإقامة دولة على أرض دولة ذات سيادة. و يقودني هذا إلى إعادة التأكيد على أن ذلك سيؤدي إلى نتائج لا يمكن تخيلها. وأنا أعتبر أن هذا القرار يضفي شرعية على التطهير العرقي الذي نفذ ضد الصرب في عام ١٩٩٩ وبعد وصول قوة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وميتوهيا. إن الدول التي تعترف باستقلال هذا الإقليم الصربي ستكون مسؤولة من خلال عملها هذا عن حملة تطهير عرقي جديدة محتملة ضد الصرب الذين بقوا في كوسوفو وميتوهيا.

إن جميع الألبان الذين كانوا في كوسوفو في عام ١٩٩٩ ما زالوا هناك حتى اليوم. ولكن ٢٥٠ ٠٠٠ صربي كانوا يعيشون في كوسوفو قبل عام ١٩٩٩ لم يعودوا إلى ديارهم حتى الآن، بل يعيشون في مخيمات لاجئين في أواسط صربيا. وكم من الصرب سيعودون إلى منازلهم في كوسوفو وميتوهيا إذا أصبحت مستقلة؟ وهل يدرك أعضاء المجلس أن هذا القرار غير القانوني يوجه لهم رسالة بألا يعودوا لأنهم غير مرغوب فيهم هناك؟

إنني أؤمن بالسلام والاستقرار الإقليميين. وأؤمن بأن السلام الدائم والاستقرار لا يمكن أن يتحققا إلا بالمفاوضات والحلول التوافقية. وأنا على اقتناع بأن السلام والاستقرار في البلقان هما وحدهما اللذان سيحققان الازدهار الاقتصادي لكل مواطني المنطقة. أما القرارات الانفرادية، كالقرار الذي اتخذته بريشتينا، فلا يمكن أن تسهم في إيجاد حل مشروع وهي ليست في مصلحة ذلك المنظور للسلام والاستقرار في الإقليم. وعلينا جميعا أن نفهم ذلك، ويجب أن نبذل جهودا إضافية من أجل التوصل إلى حل مشروع.

وأود أن أشير مرة أخرى إلى أن صربيا لا تهدد أحدا بالعنف. بل على النقيض من ذلك، فقوتنا تنبع من اعتماد سياسة السلام. وقوتنا تكمن في الحجج القوية التي بها نكافح من أجل الحق والعدالة. وفي هذه المرحلة، المهمة في تاريخ صربيا، تكمن قوتنا في تصميمنا على احتضان وحماية حياة كل رجل وامرأة والمحافظة على وحدة بلدنا ووحدة جميع البلدان الأخرى. وتكمن قوتنا في تصميمنا على المحافظة على استقرار وكرامة بلدنا ومنظور المنطقة التي نعيش فيها. إننا مدينون بذلك لأنفسنا، وكذلك للأجيال التي لم تولد بعد. وجميع شعوب البلقان تحتاج إلى السلام والاستقرار والتنمية. وجميع أطفالنا يحتاجون ذلك، ولا بد لنا من تحقيقه.

وهنا، في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أقول، بصورة واضحة لا لبس فيها: إن صربيا لن تعترف أبدا باستقلال كوسوفو. ولن نتخلى عن كوسوفو أبدا، ولن نكف عن كفاحنا من أجل تحقيق مصالحنا المشروعة. وبالنسبة لمواطني صربيا ومؤسساتها، ستظل كوسوفو جزءا من صربيا إلى الأبد.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر فخامة الرئيس تاديتش على بيانه الهام.

السيد شركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أيد الاتحاد الروسي طلب جمهورية صربيا عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن. ونحن نتفهم تماما رد فعل الرئيس تاديتش والقيادة الصربية على التطورات الأخيرة في كوسوفو، ونؤيد المطالب المشروعة لبلغراد باستعادة سلامة أراضي البلد.

ولا يزال الاتحاد الروسي يعترف بجمهورية صربيا داخل حدودها المعترف بها دوليا. ويشكل الإعلان الصادر عن البرلمان المحلي لإقليم كوسوفو الصربي في ١٧ شباط/فبراير انتهاكا صارخا لمعايير القانون الدولي ومبادئه – وعلى رأسها ميثاق الأمم المتحدة – مما يقوض ركائز نظام العلاقات الدولية. ويمثل ذلك العمل غير القانوني انتهاكا سافرا لسيادة جمهورية صربيا، واتفاقات فريق الاتصال الرفيع المستوى، والإطار الدستوري لكوسوفو،

وقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) – الذي يعد الوثيقة الأساسية لتسوية مسألة كوسوفو – وغيرها من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ويتنافى إعلان الاستقلال من جانب واحد والاعتراف به مع أحكام وثيقة هلسنكي النهائية، التي تحدد بوضوح مبدأي حرمة حدود الدول وسلامتها الإقليمية. ولا تسمح هذه الأحكام بإدخال تغييرات على حدود الدول إلا وفقا للقانون الدولي، وبالطرق السلمية وبالاتفاق.

وتشكل الحالة المستجدة نتيجة للخطوات غير القانونية التي اتخذتها قيادة الإقليم، تهديدا للسلم والأمن في البلقان.

ونحن نعتبر أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لا يزال نافذا بالكامل، وأنه وفقا له، يجب على الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو أن يواصل الاضطلاع بمهام ومسؤوليات الإدارة المؤقتة لكوسوفو المسندة إلي البعثة، وفي مقدمتها تنفيذ المعايير الديمقراطية التي وافق عليها المجتمع الدولي في الإقليم.

ونحن نصر على أن عناصر الحضور الدولي في كوسوفو، لكي تنفذ ولاياتها بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، لا بد لها أن تتخذ خطوات فورية لإعادة الحالة في كوسوفو إلى ما كانت عليه قبل العمل غير القانوني الذي قامت به المؤسسات المؤقتة المعنية بالحكم الذاتي في الإقليم. ونؤكد مجددا مطالبتنا بأن يعلن الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أن إعلان قيادة ألبان كوسوفو الاستقلال من طرف واحد، باطل ولاغ، وفقا لولايته بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والصلاحيات المنبثقة عن الإطار الدستوري للحكم الذاتي المؤقت في كوسوفو، ولتفادي العواقب السلبية.

وعلى قوة كوسوفو التي تباشر عملها في كوسوفو تحت إشراف الأمم المتحدة أن تمتثل امتثالا صارما لولايتها وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي يتعين عليها بموجبه أن تساعد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والأطراف على تنفيذ – وليس انتهاك – ذلك القرار. وتتحمل قوة كوسوفو، إلى جانب الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة، المسؤولية الرئيسية عن منع ووقف العنف في الإقليم، وكفالة أمن السكان والموظفين الدوليين.

ويساورنا القلق على نحو خاص بشأن الحالة في المقاطعات الصربية في كوسوفو، لا سيما في ميتروفيتشا الشمالية. وإننا نعتبره أمرا غير مقبول وغير قانوني قطعا أن تقوم عناصر الحضور الدولي بأي محاولات، انتهاكا لولاياتها بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، لاتخاذ أي إجراءات قمعية ضد الأقليات غير الألبانية وقياداتها في حالة عدم امتثالها المتوقع لعملية استقلال هذا الإقليم الصربي. ونوجه هذا التحذير أيضا إلى المؤسسات المؤقتة المعنية بالحكم الذاتي في كوسوفو.

وقد أطلق ما يسمى بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون بدون استصدار القرار الضروري من مجلس الأمن. وعناصر بعثة الاتحاد الأوروبي في كوسوفو، لا سيما من منظور الولاية التي أسندت إليها في بروكسل، لا تتفق مع أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وما تلاه من قرارات لمجلس الأمن بشأن المهام والتشكيلة، بما في ذلك الطرائق المتعلقة بتوزيع الإسهامات بين شركاء الأمم المتحدة، والأهم من ذلك، الولاية المتعلقة بالحضور الدولي المدني في كوسوفو.

ولم يأذن مجلس الأمن بإطلاق هذه العملية. ولا يمكن لبعثة الاتحاد الأوروبي أن تشكل جزءا من الحضور الدولي المدني على النحو المحدد في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، لأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وفقا

للفقرة ١ من تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/1999/672، تغطي كل الحيز المخصص للحضور المدني الدولي بموجب هذا القرار.

وترسي الأعمال غير القانونية التي قامت بها قيادة ألبان كوسوفو ومن يؤيدها سابقة خطيرة. وتنطوي على خطر تصعيد التوتر والعنف بين الأعراق في الإقليم، وستكون لها عواقب وخيمة على علاقات دولية استغرق بناؤها عقودا. وتؤمن روسيا إيمانا راسخا بأنه لا يمكن تحقيق حل دائم ومستدام لمسألة تحديد مركز كوسوفو إلا استنادا إلى قرار يضطلع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بدور ريادي في التوصل إليه، قرار يمتثل تماما لمعايير القانون الدولي ويستند إلى اتفاقات بين بلغراد وبريشتينا.

ونأمل أنه في ما يتعلق بشؤون كوسوفو، ستكون الغلبة لحل قانوني وليس لحل من جانب واحد. ونحن على اقتناع بأن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تعتز بسلامتها الإقليمية مهتمة بالأمر ذاته.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): يساور الوفد الصيني قلق بالغ إزاء إعلان كوسوفو الاستقلال من جانب واحد في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وبينما نتكلم الآن، يتابع المجتمع الدولي قاطبة عن كثب رد فعل الأمم المتحدة. والصين تؤيد اقتراح صربيا وروسيا بالدعوة إلى عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن، وتأمل أن ينخرط الأعضاء في مناقشة جدية وأن يستجيب بصورة مسؤولة.

وتتسم قضية تحديد مركز كوسوفو بقدر كبير من التعقيد والحساسية. وهي ليست مجرد مسألة عاطفية بالنسبة لألبان كوسوفو وصرب كوسوفو، بل تتعلق أيضا بتحقيق السلام والأمن والاستقرار في منطقة البلقان، بل وفي أوروبا عموما. وقد دأبت الصين على الدعوة إلى التسوية السلمية للتراعات من خلال السبل السياسية والدبلوماسية، وتؤيد تسوية تفاوضية مناسبة لمسألة تحديد مركز كوسوفو. وتعارض الصين العمل الأحادي الجانب وترفض الحلول المفروضة بالضغط. وما انفكت الصين تقول إن أفضل سبيل لحل مسألة تحديد مركز كوسوفو هو أن يتوصل الطرفان المعنيان إلى حل مقبول لكليهما من خلال المفاوضات. وينبغي أن يشكل ذلك الأمر الهدف المشترك لجميع الأطراف المعنية.

وفي العام الماضي، أجرت صربيا وكوسوفو، تحت إشراف فريق الاتصال الدولي – أي اللجنة الثلاثية – عددا من جولات المفاوضات المباشرة بشأن مسألة تحديد المركز. صحيح أنه لم تتحقق أي انفراجة جوهرية خلال أشهر من المفاوضات. غير أنه، إذا أريد للمفاوضات أن تكون مثمرة وناجحة، ينبغي أن تتحلى جميع الأطراف المشاركة بالصدق والمرونة، بدلا من الاستسلام، بل وحتى إغلاق باب المفاوضات بسبب خلافاتها. وتؤمن الصين بأن العمل الأحادي الجانب الذي أقدمت عليه كوسوفو – بدلا من أن يقدم أي خدمة لتسوية الصراعات العرقية، وبناء مجتمع متعدد الأعراق وصون السلم والاستقرار وتحقيق التنمية في يوغوسلافيا السابقة – قد يؤجج الصراعات والاضطرابات في المنطقة، مما سيتسبب بدوره في حدوث أزمة إنسانية خطيرة وسيؤثر سلبا على منطقة البلقان بأسرها وما وراءها. ويساور الصين بالغ القلق إزاء هذا الموضوع.

إن المحافظة على سيادة الدول وسلامتها الإقليمية هي أحد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها القانون الدولي المعاصر، كما هو متوخى في ميثاق الأمم المتحدة، فمسألة المركز النهائي لكوسوفو تنطوي، بالفعل، على طبيعة خاصة. ومع ذلك، فمن المؤكد أن وقف المفاوضات والإعراض عن السعي إلى إيجاد حل يقبله الطرفان والاستعاضة عن هذه الجهود بأعمال انفرادية سيشكل تحديا خطيرا للمبادئ الأساسية التي يقوم عليها القانون الدولي. وإلى جانب البلدان

المعنية الأخرى، نعرب عن قلقنا البالغ إزاء هذه المسألة، ونحن ندعو جميع الأطراف المعنية إلى مراعاة حساسية مسألة كوسوفو وتعقيدها مراعاة كاملة، والقيام بتقييم واقعي للعواقب الوخيمة التي قد تنجم عن هذا العمل الانفرادي بالنسبة لسلام المنطقة واستقرارها، وندعوها إلى العمل متوخية أقصى درجات الحذر وبذل قصارى جهدها لصون الأمن والاستقرار هناك.

وقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) يظل الأساس السياسي والشرعي لتسوية مسألة كوسوفو. وقبل اعتماد أي قرار جديد من جانب مجلس الأمن، ينبغي لكل الجهود والأفعال الرامية إلى حل هذه المسألة أن تتماشى مع الأحكام ذات الصلة من القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وإذا ما اعتمد مجلس الأمن قرارا لا يُحترم، فإن هذا القرار سيبقى مجرد حبر على ورق؛ وما هو أدهى من ذلك، أن سلطة مجلس الأمن ومصداقيته، بوصفه الجهاز الرئيسي الذي يتولى صون الأمن والسلم الدوليين، ستتأثر سلبا. وهذا لا يقلق الصين فحسب، وإنما يقض مضاجع المجتمع الدولي بأسره أيضا. والحكومة الصينية تأمل في أن تبدي كل الأطراف مواقف مسؤولة وتدرس هذه المسألة وتعالجها بصورة جدية وبحصافة.

وتوافق الصين على أن مستقبل صربيا وكوسوفو كليهما يكمن في اندماجهما في أوروبا في نهاية المطاف، وتقدر رغبة الاتحاد الأوروبي الاضطلاع بدور نشط بشأن مسألة كوسوفو. ويحدو الصين الأمل في ألا يراعي الاتحاد الأوروبي مصالح صربيا وكوسوفو فحسب، بل أيضا شواغل البلدان الأخرى في المنطقة. والأهم من ذلك، يتعين عليه إيلاء الاهتمام ودعم سلطة مجلس الأمن ودوره في حل مسألة كوسوفو. ونأمل أن يبذل الاتحاد الأوروبي مزيدا من الجهود الرامية إلى التوفيق بين مواقف صربيا وكوسوفو، ونحث الطرفين على الاستمرار في حوارهما ونشجعهما على إيجاد حل في السعي إلى الاندماج ضمن أوروبا.

وتأمل الصين بصدق أن تضع جميع الأطراف نصب أعينها المصالح الطويلة الأجل للسلام والأمن في منطقة البلقان وأوروبا والعالم أجمع، وأن تجري مفاوضات ومناقشات لإيجاد حل بنّاء لمسألة مركز كوسوفو. وينبغي لمجلس الأمن وللمجتمع الدولي أن يشجعا صربيا وكوسوفو على الاستمرار في السعي إلى إيجاد حل يقبلان به بالطرق السياسية والدبلوماسية.

السيد فربيكي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أولا أن أرحب بوجود رئيس جمهورية صربيا بيننا وكذلك وجود الأمين العام.

ينظر مجلس الأمن اليوم، مرة أخرى، في مسألة مركز كوسوفو. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أيد مجلس الأمن اقتراح الأمين العام الرامي إلى الشروع في عملية سياسية كان هدفها تحديد المركز المستقبلي لكوسوفو، كما هو متوخى في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وكانت عملية شارك فيها المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، مشاركة واسعة، وهي عملية لم يكن بوسع أي من الطرفين أن يوقفها بصورة انفرادية، كما أكد على ذلك وزراء فريق الاتصال في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. ولكن رغم مشاركة الطرفين، صربيا وكوسوفو، ومجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل، لم يكن من الممكن التوصل إلى حل تفاوضي. ونأسف لذلك، غير أننا لا نستطيع أن نتجاهل الواقع على الأرض: وهو أن سلطات كوسوفو قد أعلنت استقلالها وفقا لرغبة الأغلبية الواسعة من سكان الإقليم.

وستعترف بلجيكا بكوسوفو والمسيرة القانونية جارية على قدم وساق. وبالنسبة لبلجيكا، يهيئ هذا الاستقلال بصورة فعالة ونهائية الظروف اللازمة لتحقيق السلم الدائم والاستقرار والازدهار للمنطقة برمتها ولسكانها، بغض النظر عن أصلهم الإثني أو جنسياتهم. وفي

ذلك الإطار الأساسي، يبرز إعلان كوسوفو إلى الوجود مجتمعا ديمقراطيا وعلمانيا ومتعدد الإثنيات يحترم احتراما كاملا حقوق جميع الأقليات.

وموقف بلجيكا من هذا المسألة معروف جدا وأعربنا عنه مرارا. ومع ذلك، في هذا اليوم بعد إعلان الاستقلال أود أن أذكّر بعدة نقاط بالغة الأهمية. فقبل عام مضى، قدم لنا الممثل الخاص للأمين العام، السيد مارتي أهتيساري، تقريره وتوصياته. وكانت استنتاجاته – الاستقلال الخاضع لإشراف المجتمع الدولي – قد حظيت بتأييد جلّ المجتمع الدولي، بما في ذلك تأييد الأمين العام والاتحاد الأوروبي. وظلت بلجيكا تشعر دائما أن خطة أهتيساري كانت الخيار الواقعي والسليم الوحيد. ومن دواعي سرور بلجيكا أن سلطات كوسوفو قد أعربت عن التزامها بإعمال أحكام خطة أهتيساري، في جملة أمور، عن طريق اعتماد جمعية كوسوفو للقوانين المسماة بقوانين أهتيساري في الأيام القادمة. والاستقلال ليس امتيازا، فهو قبل كل شيء مسؤولية.

لقد اتخذ الاتحاد الأوروبي مؤخرا قرارات هامة، تتوافق توافقا تاما مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وتبيّن هذه القرارات بصورة لا لبس فيها أن الاتحاد الأوروبي نفسه مستعد لتحمل مسؤولياته إلى جانب سلطات كوسوفو في التزاماتها الهامة تجاه المجتمع الدولي. وبعثة الاتحاد الأوروبي الجديدة لسيادة القانون في كوسوفو تشهد على ذلك بصورة ملموسة.

ولكن الالتزام الأوروبي لا ينحصر في كوسوفو. وأود اغتنام فرصة وجود الرئيس تاديتش لإعادة التأكيد على الموقف البلجيكي والأوروبي المتمثل في أن مستقبل صربيا ومنطقة غربي البلقان بشكل عام، يكمن في الاتحاد الأوروبي وليس خارجه. إن الصربيا المزدهرة والقوية والمندمجة اندماجا كاملا في أسرة الأمم الأوروبية ستسهم في استقرار ورفاه المنطقة برمتها. وهذا الصباح، اجتمع الوزراء الأوروبيون في بروكسل وأكدوا مجددا هذا الموقف. ونشجع بلغراد على أن تختار بحزم المستقبل الأوروبي.

إن استقلال كوسوفو يندرج في إطار تاريخي لا يمكن تجاهله: وهو تفكك يوغوسلافيا السابقة الذي أدى إلى إنشاء دول جديدة مستقلة. واستقلال كوسوفو جزء من هذا الإطار، وهو بذلك لا يعتبر سابقة بأي حال من الأحوال.

وفي الختام، من المهم أن تقيم بلغراد وبرشتينا علاقات حُسن جوار قوية مبنية على التعاون، مما سيمكّنهما معا من تحقيق البعد الأوروبي الذي هو، بلا شك، بعدهما. ومن المهم، في ذلك الإطار، ألا يكون هناك، في الأجل القصير، أي استفزاز أو عمل عنف يعرض إمكانية تحقيق ذلك الهدف للخطر.

إن استقلال كوسوفو، تحت إشراف دولي، الذي اقترحه المبعوث الخاص السابق أهتيساري، قد أصبح واقعا اليوم. ونحن مقتنعون بأنه يفتح أفضل آفاق السلام والاستقرار والازدهار في المنطقة. ويجب علينا جميعا أن نساهم في تحقيق هذا الهدف السلمي.

السيد منتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أرحب ترحيبا حارا برئيس صربيا، فخامة السيد بوريس تاديتش، وكذلك بوزير خارجية صربيا، معالي السيد فوك جيريميتش، وبالأمين العام بان كي – مون.

إننا قطعا لا نستطيع القول إن الاستقلال الذي أعلنته أمس جمعية كوسوفو كان مفاجئا لأي أحد. فكما أشرنا بالفعل، في مناقشة يوم الخميس الماضي، كان هناك تصور عام بأن هناك زخما متزايدا بخصوص مسألة مركز كوسوفو في المستقبل. ورغم أن هذا الزخم هو نتيجة للجهود الطويلة

والمكثفة التي بذلها المجتمع الدولي، وكنا نأمل من خلالها أن يتم التغلب على الخلافات بين الطرفين المعنيين مباشرة بهذه المسألة.

ولقد أيدنا بقوة المفاوضات المكثفة التي جرت تحت إشراف المبعوث الخاص للأمين العام، الرئيس أهتيساري، وفي وقت لاحق تحت إشراف اللجنة الثلاثية. وأكد لنا السفير إشينغر، بصفته ممثل ترويكا الاتحاد الأوروبي في اللجنة الثلاثية، أنه قد استنفدت كل الجهود الممكنة. وأن مواصلة المفاوضات ليس له معنى لأنها لن تكون مجدية حيث تم استكشاف كل السبل الرامية إلى التوفيق بين الطرفين. وليس هناك أي شيء يجعلنا نقتنع بأن بضعة أشهر إضافية – أو، على الأرجح بضع سنوات أخرى من المحادثات قد تمكننا من التوصل إلى حلول مشتركة. للأسف، إن احتمال التوصل إلى حل تفاوضي قد تم استنفاده.

ولقد أعربنا في كثير من الأحيان عن قلقنا إزاء عدم استدامة وضع ليس له حل وإزاء الأخطار الأمنية المتزايدة التي قد يسببها استمرار الوضع القائم. وكما أعربت إيطاليا هنا من قبل في هذه القاعة خلال المناقشة التي جرت في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي بشأن تقرير فريق الاتصال التابع للجنة الثلاثية، هناك تناقض عميق بين الدعوة إلى المزيد من المفاوضات بين الأطراف والافتراض أن الوضع القائم في كوسوفو لم يعد قابلا للاستدامة، كما تم التأكيد عليه مرارا هنا في الأمم المتحدة وفي المحافل المتعددة الأطراف ذات الصلة الأخرى. إن تزايد عدم اليقين يؤثر على كل من السكان المحليين والحضور الدولي في الميدان. والوضوح بشأن مستقبل مركز كوسوفو مطلوب من أجل مصلحة الجميع. ولا بد لنا الآن أن ننتقل إلى مرحلة جديدة.

ونأسف بالغ الأسف للفشل في تأمين يتفق عليها بشكل متبادل، كما أننا نأسف بالغ الأسف لأن مجلس الأمن لم يستطع أن يتفق على طريق إلى الأمام. لقد ناقشنا طويلا، وما زلنا نعتقد أنه إذا استمر الوضع القائم غير قابل للاستدامة حيث لا يكون هناك مجال لحل تفاوضي، فإن اقتراح المبعوث الخاص للأمم المتحدة لاستقلال كوسوفو تحت إشراف دولي هو الخيار الوحيد الممكن لتحقيق الاستقرار والأمن في كوسوفو وفي المنطقة برمتها.

إن استقلال كوسوفو أصبح حقيقة اليوم. إنه واقع جديد علينا أن نواجهه ونعترف به. لقد حان الوقت للتطلع نحو المستقبل. ونعتزم مع أغلبية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن نمضي بسرعة إلى الاعتراف بالوضع الجديد لكوسوفو وهو الاستقلال تحت الإشراف الدولي. إن حدود سيادتها واضحة. فوجود المجتمع الدولي على الأرض قوي، وسوف يكون له دور في جميع القطاعات الحساسة والهامة، لا سيما عندما تواجه أية أخطار حقيقية تهدد الاستقرار الإقليمي لكن يمكن السيطرة عليها.

إن إيطاليا سوف تقوم بدورها بمواصلة السعي لتطوير منظور أوروبي يصبح ملموسا أكثر وأكثر، بالنسبة لكل من بلغراد وبريشتينا. والتوتر الحتمي بين صربيا وكوسوفو لا يمكن تخفيفه إلا في إطار عملية موثوق بها لإدماج الطرفين في هياكل الاتحاد الأوروبي.

وسوف نواصل جهودنا أيضا للتوصل إلى اتفاق بين صربيا وكوسوفو من أجل إصلاح علاقاتهما الممزقة ووضعهما ثانية على مسار التعاون. وسوف نواصل مساهمتنا الدؤوبة من خلال مشاركة رجالنا في بعثتي الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي بهدف صون الاستقرار الإقليمي، وهي مسألة مرتبطة مباشرة بأمن إيطاليا الوطني.

إن الدور المستقبلي للاتحاد الأوروبي في كوسوفو هو جزء من الالتزام الاستراتيجي إزاء المنطقة بغية تعزيز الاستقرار والتأكيد ثانية على منظور أوروبي لجميع بلدان

منطقة غرب البلقان. ويجب علينا الانتقال إلى مرحلة يضطلع فيها الاتحاد الأوروبي بنصيب كبير من المسؤولية في إدارة تلك المنطقة. وكان هناك لأكثر من عام ونصف العام فريق للتخطيط يعمل في الميدان للإعداد لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. وما زال يعمل عن كثب مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والأطراف الدولية الفاعلة الأخرى. ونحن نقدر التعاون الممتاز القائم مع الأمم المتحدة طيلة هذه الفترة. ومن الأمور ذات المغزى، أن البعثة الأوروبية المعنية بسياسات الدفاع والأمن ستكون أكبر عملية دولية ينفذها الاتحاد الأوروبي على الإطلاق.

ويجب علينا أن ننظر أيضا إلى الدور القوي والفعال الذي أوكل لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو التي وافق عليها الاتحاد الأوروبي مؤخرا على أنه جانب رئيسي في الترتيبات الإدارية الدولية المعقدة المخصصة لكوسوفو. فلقد صممت بعناية فائقة وفقا للأحكام التي عرضها المبعوث الخاص للأمين العام في اقتراح التسوية الشامل الذي قدمه لنا قبل عام مضى.

ومن خلال بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو والمكتب المدني الدولي، سوف يتمكن الاتحاد الأوروبي من رصد احترام تلك الأحكام والمساهمة في توطيد المؤسسات الديمقراطية وتعزيز سيادة القانون. إن مشروعنا، الذي يتمثل في بناء كوسوفو المتعددة الأعراق والديمقراطية التي يجب أن تعزز الاستقرار الإقليمي بدعم فعال من المجتمع الدولي، يتسق تماما مع القانون الدولي والوثائق الدولية ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ولقد أحاط الأمين العام علما بهذا المسعى الهام الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي. ونتطلع إلى مواصلة العمل مع الأمين العام، بالبناء على مساهمة الأمم المتحدة الهامة في إدارة كوسوفو طيلة ثمانية أعوام ونصف العام. وهدفنا، كما قلت آنفا، هو إنشاء إطار متعدد الأعراق يحافظ على حقوق جميع الطوائف والمؤسسات الديمقراطية التي قامت على أساس سيادة القانون.

إننا ندعو جميع الأطراف المعنية إلى أن تنظر إلى هذه القضايا بصورة بناءة، ونحث جميع الأطراف على الالتزام بتعهداتها لصون السلام في المنطقة وتجنب العنف والتهديدات أو أعمال التخويف. ونرحب بالالتزامات التي أعرب عنها في إعلان استقلال كوسوفو ”لحماية وتعزيز حقوق كل الطوائف في كوسوفو“ والعمل بشكل يتسق مع مبادئ القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وكذلك على أساس قبول كوسوفو التام بواجباتها الواردة في الخطة التي قدمها المبعوث الخاص أهتيساري. إننا نرحب بدعوة كوسوفو إلى وجود مدني دولي للإشراف على تنفيذ خطة أهتيساري والوجود العسكري الدولي لمواصلة القيام بدوره لكفالة السلام والاستقرار والازدهار في كوسوفو في المستقبل.

وأود أيضا أن أشدد على امتنان إيطاليا القوي وتقديرها للأمين العام وللمبعوث الخاص وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على جهودهم المتواصلة. إننا نثق تماما في حق تقدير الأمين العام بشأن كيفية التعامل مع العملية الجارية، التي تعد حاسمة في مواصلة تهيئة كل الظروف الملائمة والآمنة لجميع الطوائف في كوسوفو.

إن لإيطاليا وحدة عسكرية كبيرة تعمل في إطار القوة الدولية للأمن في كوسوفو، وهي مهيأة لتصبح من المساهمين الرئيسيين في بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. إننا ندعم بقوة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وجميع المنظمات الدولية العاملة في الميدان. وينبغي

أن نعمل معا لنضمن لكوسوفو مستقبلا مستقرا وديمقراطيا، تعيش فيه جميع الطوائف معا في سلام ورخاء.

إن إيطاليا سوف تواصل بنشاط تعزيز الاستقرار الإقليمي ومستقبل أوروبي لجميع بلدان منطقة غرب البلقان. وصربيا عامل أساسي في هذه الاستراتيجية. إن صربيا المزدهرة والمستقرة والمندمجة تماما في الأسرة الأوروبية أمر لازم لاستقرار المنطقة. والاتحاد الأوروبي هو الحل البعيد المدى لمسألة كوسوفو. فالاتحاد الأوروبي هو الهدف الذي يجب أن تحققه صربيا أيضا.

السيد نتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): بداية، اسمحوا لي بالانضمام إلى الذين سبقوني بالترحيب بفخامة السيد بوريس تاديتش، رئيس صربيا، ونشكره على بيانه الهام. ونود أن نشيد أيضا بمشاركة الأمين العام، معالي السيد بان كي – مون.

إن التطورات الأخيرة في كوسوفو مصدر قلق بالغ لوفد بلدي. ونحن بالتأكيد، لا يغيب عنا الطابع الفريد لمنطقة البلقان. ويتعين ألا نتجاهل حقيقة أن مسألة كوسوفو لا تنفصل عن عملية تفكك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية السابقة. وفوق كل شيء، نحن نتعاطف مع شعب كوسوفو في المعاناة التي عاناها الآونة الأخيرة.

إن مسألة كوسوفو لها خصائص فريدة معينة. ومع ذلك يمكن الاحتجاج بأن جميع المسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس لها طابعها الفريد الذي تتميز به. ولكنها، بالنسبة لإندونيسيا، تتشاطر جميعها صفة غالبة وأساسية، ألا وهي أنه فيما يخص كل هذه المسائل، يجب أن يكون الحوار والمفاوضات الخيار الأفضل لحل تلك المسائل.

ولذلك تأسف إندونيسيا على أن يؤدي الإخفاق في التوصل إلى حل بشأن كوسوفو من خلال الحوار والتفاوض، إلى إعلان كوسوفو الاستقلال من جانب واحد. ويجيء هذا الإعلان بالرغم من الدعوة التي وجهها الكثير من أعضاء المجلس، بمن فيهم إندونيسيا، إلى مواصلة الحوار والتفاوض.

وقد ظلت حكومة إندونيسيا منذ البداية تؤيد جميع الجهود المبذولة لمعالجة مسألة الوضع النهائي لكوسوفو بطريقة سلمية، عن طريق الحوار والمفاوضات. وما زلنا نعتقد اعتقادا راسخا بأن الاتفاق المقبول لدى الطرفين نتيجة لتلك العملية يضمن بشكل أفضل تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. كما أنه يقدم أفضل الفرص لمنع نشوب أي توتر أو صراع جديد في منطقة البلقان.

إننا ونحن نسمع رأي الذين يزعمون أن الوضع الراهن قد أصبح غير محتمل. ونحن في الواقع، نتفهّم ذلك الرأي. والأهم من ذلك يبدو أن الأطراف المتأثرة مباشرة تدرك تلك الحقيقة. وقد كانت المحادثات المباشرة بين بلغراد وبريشتينا، في المحصلة، مُصممَّة لمعالجة هذا الوضع. وفي حين لم تحقق العملية النتيجة المرجوة حتى الآن، فإننا لا نعتقد أن جميع الطرق الموصلة إلى تحقيق النتائج عن طريق التفاوض قد استنفدت بعد. إن الالتزام وحسن النية، وفوق كل شيء، الصبر، في النهاية، أمور أساسية لا غنى عنها لتحقيق المفاوضات الناجحة. ونقول ذلك من واقع خبرتنا.

من الصعب أن نفهم الاستعداد لإعلان استنفاد المحادثات. ونتذكّر ما كان يبدو أنها مسائل شائكة أخرى كانت معروضة على المجلس وتم الاتفاق بشأنها على التحلّي بالصبر والمثابرة في السعي من أجل التوصل إلى نتائج عن طريق التفاوض. وإن الحوار والمفاوضات والمصالحة، لا القوة، هي التي خففت التحدي المتمثل في الصراع المطول. ولا يمكن إلا من خلال مسار السلام هذا أن نمنع نشوب توترات جديدة – أو الأسوأ من ذلك صراعات مسلحة – في منطقة البلقان. وينبغي أن نعتنق هذا المسار بدلا من الاستسلام.

إن الآثار الممكنة لفرض قرار بالقوة بشأن مسألة المركز النهائي تصبح مؤلمة بصفة خاصة عندما تُوضع في مواجهة المبادئ التي يجسّدها ميثاق الأمم المتحدة ويعيد تأكيدها القانون الدولي، ألا وهي المبادئ الأساسية المتمثلة في المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتلك المبادئ التي جُرّبت على أفضل وجه، تُستخدم في توجيه العلاقات فيما بين الدول والأمم من أجل المحافظة على نظام دولي مستقر وسلمي. ويتعين دائما تأييد تلك المبادئ الأساسية من جانب جميع الدول الأعضاء.

وستتابع حكومة إندونيسيا بشكل وثيق التطورات في كوسوفو. وستنظر بعناية في الآثار الكاملة المترتبة على الإعلان، في الضوء الكامل للمبادئ والحقائق التي ذكرتها آنفا.

وتعرب إندونيسيا عن أقوى أملها في ألا يسبب إعلان كوسوفو للاستقلال في حدوث توتر جديد وصراع مفتوح. إن التاريخ المأساوي لمنطقة البلقان ينبغي أن يوفر للمجلس الرؤية الضرورية لتحديد المسار الذي يسلكه بأسلوب حذر ومحسوب.

وينبغي للمجلس، لدى اضطلاعه بالمسؤوليات المناطة به بموجب الميثاق، أن يقوم، كحد أدنى وعلى وجه الاستعجال، بتوجيه رسالة واضحة إلى جميع الأطراف بممارسة ضبط النفس والتزام الهدوء. وينبغي للمجلس أن يوضح أيضا أنه سيواصل إبقاء المسألة قيد نظره وأنه سيرصد عن كثب التطورات في المنطقة. كما يجب على المجلس كذلك أن يبلغ أعضاءه بشكل كامل بالتطورات الحاصلة وأن يبني تفاهما مشتركا بشأن الأثر الذي يمكن أن يخلّفه هذا التطور الأخير على عمل وسياسة الكيان الإداري القانوني الحالي في كوسوفو، ألا وهو إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في كوسوفو. وينبغي أن يضمن مجلس الأمن الاحترام التام لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وقرار المجلس ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولن تكون هناك فائدة على الإطلاق إذا ساد هذه المسألة عدم اليقين والافتقار إلى الوضوح.

وقد ترى إندونيسيا دائما أنه ينبغي للمجلس أن يكون في المقدمة عند معالجة أي مسألة تتصل بالسلام والأمن الدوليين، وفقا لولايته بموجب الميثاق. وقد ظل المجلس، مرة تلو الأخرى، قادرا على التصرف بأسلوب متناسب وحذر إزاء مختلف المسائل العالمية. وقد تمكن من أن يحدث تغييرا. وهذه إحدى المسائل العالمية التي ليس لدينا فيها ببساطة، نحن جميعا أعضاء المجلس، سعة من الوقت لكي نظل مترددين وواقفين على هامش الأحداث.

وكنا نرى دائما أن التشكيل المتنوع لعضوية مجلس الأمن يمكن أن يقدم وجهة نظر عالمية مرنة وشاملة. ويمكن أن يقدم أعضاء مجلس الأمن، الذين يمثلون الآراء المتنوعة لجميع مناطق العالم، المساعدة لمنطقة البلقان للتوصل إلى تفاهم. وفي هذا الصدد، يتعين على المجلس أن يحتفظ بتماسكه وأن يمارس دوره الرائد. ويراقب المجتمع الدولي المجلس باهتمام في معالجته لهذه المسألة.

وفي الختام، إننا حتى في هذا المنعطف، سنواصل مساندتنا لضرورة إجراء الحوار والتوصل إلى حل عن طريق التفاوض في إطار قرار المجلس ١٢٤٤ (١٩٩٩) والقانون الدولي.

السير جون ساورز (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أشارك المتكلمين الآخرين في الترحيب بالرئيس تاديتش مرة أخرى في مجلس الأمن اليوم. كما نرحب أيضا بحضور الأمين العام.

يجتمع مجلس الأمن اليوم في ظل ظروف غير عادية. لقد نشأت دولة جديدة في أوروبا ضد رغبات الدولة الأم

السابقة التي كانت تتبعها وضد رغبات أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. وقد تم الاعتراف بتلك الدولة اليوم من جانب الكثير من الحكومات في أوروبا وخارجها، بما في ذلك حكومة بلادي. وقد سُلمت اليوم رسائل رسمية بالاعتراف إلى رئيس كوسوفو بواسطة ممثلين عن الحكومة البريطانية.

ومن المهم أن نفهم كيف حدث هذا، وأن نفهم لماذا كانت أحداث الأشهر الأخيرة، في الأمس واليوم، وفي الأسابيع والأشهر القادمة، أحداثا لا مناص منها واستثنائية. ويقع في جوهر الخلاف الذي حدث اليوم قرار اتُخذ في هذه القاعة في حزيران/يونيه ١٩٩٩. وفي ذلك القرار، اتخذ المجلس خطوة غير مسبوقة: فقد حرم بلغراد فعلا من ممارسة سلطتها في كوسوفو. وقد فعل ذلك لأن النظام القائم حينذاك في بلغراد لم يحرم، من جانب واحد، كوسوفو من سلطتها في الحكم الذاتي فحسب، مشعلا بذلك فتيل التمرد، بل إنه حاول أيضا في عام ١٩٩٩ طرد أغلبية السكان من إقليم كوسوفو. وطُرد مئات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال من كوسوفو بواسطة قوات أمن الدولة التابعة لسلوبودان ميلوسيفتيش. واقتيد الناس إلى خارج الإقليم على متن القطارات بطريقة أحيت في الذاكرة صورا لما حدث في الأربعينات. لقد شكّلت أحداث عام ١٩٩٩ الأحداث التي نراها الآن.

وفي القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) أقر المجلس بأنه لا يمكن ضمان حقوق الإنسان لشعب كوسوفو وتحقيق الاستقرار في المنطقة إلا إذا لم تحكم صربيا كوسوفو. وأقام بعثة للأمم المتحدة لتعمل بوصفها حكومة مؤقتة لكوسوفو. وكان لتلك البعثة مهمتان حاسمتان: أولا، مساعدة كوسوفو على إقامة مؤسسات الحكم الذاتي الخاصة بها، ونقل السلطة تدريجيا إلى تلك المؤسسات؛ وثانيا، تيسير إقامة عملية لتحديد مركز كوسوفو في المستقبل، مع الأخذ بالاعتبار اتفاقات رامبوييه، التي قررت أنه يتعين أن تقوم هذه التسوية على أساس إرادة شعب كوسوفو. ولا يضع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) أي حدود على نطاق النتائج الخاصة بالوضع، ومن الجلي في الفقرة ١١ (أ) من القرار أن الحكم الذاتي الواسع النطاق الذي كانت تتمتع به كوسوفو في إطار جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية كان رهنا بالتوصل إلى تسوية نهائية.

وفي خلال عامين من اتخاذ القرار، تولت السلطة في بلغراد حكومة ديمقراطية جديدة. وتواجه تلك الحكومة والسلطات التي ستخلفها التركة التي خلفها ميلوسيفتيش من جرائم الحرب. وهي محقة في أن تحتج بأنه لا ينبغي معاقبتها على تلك الجرائم. ولكن بالمثل، فإنه يقع عليها التزام بالمساعدة على حل المشاكل التي تسبب فيها ميلوسيفتيش، ويجب عليها أن تقبل أن التركة التي خلفها ميلوسيفتيش من أعمال القهر والعنف جعلت من المستحيل أن تعود كوسوفو إلى سيطرة بلغراد. وحينما قامت حكومة صربيا، في منتصف عملية المركز النهائي، بتغيير دستورها لاستبعاد أي وجود في المستقبل لكوسوفو خارج صربيا، فإنها في الواقع تكون قد قضت على أي فرصة للتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض. ولا يستطيع المجتمع الدولي أن يكون طرفا في تسوية يعارضها ما يزيد على ٩٠ في المائة من سكان الإقليم. وبصرف النظر عن أي شيء آخر، فإن ذلك يتعارض مع أولويتنا المطلقة المتمثلة بتعزيز السلام والأمن.

إن حكومتي مقتنعة بأن اقتراح المبعوث الخاص للأمم المتحدة بالاستقلال الخاضع للإشراف، الذي أيدته جمعية كوسوفو وألزمت نفسها بتنفيذه، هو الطريق الوحيد الصالح للمضي إلى الأمام. فهو يلزم كوسوفو بحماية الأقليات من سكانها. وبخلاف صرب كوسوفو، أيد جميع السكان، الروما واليهود والأتراك وغيرهم – خطة أهتيساري. وذلك أمر واضح من تلقاء ذاته.

وتناشد المملكة المتحدة السكان الصرب في كوسوفو الاضطلاع بدور كامل في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كوسوفو. وستعمل بعثة الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي على ضمان التنفيذ الكامل للالتزامات التي قطعها رئيس الوزراء ثاتشي في ١٧ شباط/فبراير والأحكام الشاملة لحماية الأقليات الواردة في خطة أهتيساري. وسيتوقف إحراز كوسوفو التقدم صوب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، في جملة أمور، على مدى حسن المعاملة التي تعامل بها أقلياتها.

كما نتوقع من السلطات الصربية وقادة صرب كوسوفو ألا يتخذوا أي إجراء لتشجيع انفصال شمال كوسوفو عن بقية البلد. ولن يكون مقبولا استبعاد حكومة كوسوفو من المناطق ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو. وينبغي أن يعمل قادة صرب كوسوفو مع الحكومة في بريشتينا ومع الوجود الدولي.

وخطة أهتيساري تلزم كوسوفو أيضا بقبول إشراف دولي واسع ومستمر. ووافقت منظمة حلف شمال الأطلسي على مواصلة توفير الأمن في كوسوفو، ووافق الاتحاد الأوروبي على نشر بعثة معنية بسيادة القانون للإشراف على بناء قدرات كوسوفو في هذا المجال البالغ الأهمية.

ولقد حاول أحد الوفود الاحتجاج بأن بعثة الاتحاد الأوروبي لا يمكن أن تنشر إلا بموافقة صريحة من مجلس الأمن. والمملكة المتحدة لا تتفق مع هذا الرأي. فقد دأب الاتحاد الأوروبي على أن يكون جزءا من الوجود المدني الدولي في كوسوفو من البداية. وقد تطورت بعثة الأمم المتحدة ونمت خلال الأعوام التسعة الماضية، مع التكيف مع الظروف المتغيرة في إطار ولايتها الأصلية والواسعة وبدون أن تتطلب أي قرارات جديدة من المجلس. ولا أريد أن أكرر مرة أخرى آراءنا بشأن الموقف القانوني ولكنها، توخيا للوضوح، مرفقة بالنسخة التي جرى تعميمها من بياني.

إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بضمان مستقبل أفضل للمنطقة بأسرها. وتشيد حكومتي بالرؤية الأوروبية لصربيا التي ظل الرئيس تاديتش يبديها باستمرار. وكما قال المجلس الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، إن إنشاء صربيا المستقرة والمزدهرة والمندمجة في أسرة الدول الأوروبية، أمر هام بالنسبة لاستقرار المنطقة. وذلك هو المستقبل المفتوح أمام صربيا، وحكومتي تناشد قادتها التطلع إلى المستقبل والتركيز على تلك المكافأة.

والأمر الأكثر إلحاحا أننا نناشد قادة صربيا – الدينيين فضلا عن السياسيين – تشجيع ضبط النفس، والامتناع عن الأقوال أو الأفعال الاستفزازية والكف عن التدابير العقابية أو التهديدات ضد كوسوفو. ونشعر بالقلق حيال المظاهرات العنيفة ضد بعض السفارات في بلغراد وحيال الهجمات على المكاتب الدولية في شمال ميتروفيتشا.

وقد بدأت بياني بالقول إن مجلس الأمن كان يواجه مجموعة غير عادية من الظروف. وليس مثاليا لكوسوفو أن تصبح مستقلة بدون موافقة صربيا وبدون توافق الآراء في المجلس. وتؤمن حكومتي بأن الظروف الفريدة المتمثلة في التفكك العنيف ليوغوسلافيا السابقة والإدارة غير المسبوقة للأمم المتحدة لكوسوفو تجعل هذه الحالة حالة ذات طبيعة خاصة ولا تشكل أي سابقة أوسع – وهي نقطة اتفقت عليها اليوم جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

ويأمل وفدي أن يتمكن مجلس الأمن، في الأسابيع والأشهر المقبلة، من استعادة وحدة هدفه بشأن هذه المسألة وأن تواصل الأمم المتحدة على أرض الواقع تقديم إسهامها في الاستقرار والأمن والازدهار في البلقان إلى جانب الاتحاد

الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي وغيرهما، بالمساندة الفعالة لمجلس الأمن.

السيد لي لونغ منه (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): مرة أخرى، يجتمع مجلس الأمن لمناقشة الحالة الطارئة الناجمة من الإعلان الانفرادي لإقليم كوسوفو للاستقلال من صربيا. وأشكر الأمين العام بان كي – مون على تقريره عن الحالة. كما أشكر رئيس جمهورية صربيا، فخامة السيد بوريس تاديتش، على بيانه.

إن فييت نام، بوصفها دولة عضوا في الأمم المتحدة وعضوا في مجلس الأمن، ظلت متسقة في موقفها المتمثل في أنه لا بد لأي حل لمسألة كوسوفو، بما في ذلك مسألة مركز كوسوفو في المستقبل، أن يقوم على أساس المبادئ الأساسية للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة وأحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي اتخذه مجلس الأمن بموافقة الأطراف المعنية. وجميع المبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة تتسم بالأهمية لأنها مبادئ أساسية. ومن ضمن أهم تلك المبادئ مبدأ احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها.

وتجدر الإشارة إلى أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، مع أنه ينص على مركز لكوسوفو في المستقبل يتم التفاوض بشأنه وتتفق عليه الأطراف المعنية، أكد مجددا على التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بسيادة وسلامة أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية – التي تشكل جمهورية صربيا الآن الدولة الخلف لها – وبسيادة الدول الأخرى في المنطقة وبسلامة أراضيها.

وانطلاقا من ذلك الموقف، ظلت فييت نام باستمرار تناشد الأطراف المعنية أن تنخرط بحسن نية، مع المجتمع الدولي والأمم المتحدة، وحتى قبل وقت قصير، اللجنة الثلاثية المؤلفة من الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي، في حوار ومفاوضات سلمية لتسوية خلافاتها والتوصل إلى حل شامل ودائم ومتسق مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وأحكام قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) من أجل تحقيق السلام والاستقرار، ليس في كوسوفو فحسب، بل أيضا في بقية البلقان وفي أوروبا وفي جميع أرجاء العالم.

وفي سياق الدعوات الجادة التي وجهها المجتمع الدولي والعديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك العديد من أعضاء مجلس الأمن، إلى مواصلة الجهود للتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض. إن إعلان كوسوفو الاستقلال على نحو انفرادي لم يكن متسقا مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ولن يؤدي إلا إلى زيادة التوتر في كوسوفو والبلقان وتعميق الانقسام في أوروبا. وبإنشاء سابقة خطيرة، سيحدث هذا التطور آثارا سلبية على السلام والأمن الدوليين. وتشهد على دواعي القلق تلك ردود الفعل الفورية في البلقان وفي قلب أوروبا ذاتها وفي العالم.

وستواصل فييت نام متابعة الحالة عن كثب. ونناشد الأطراف المعنية التصرف بشكل مسؤول وممارسة ضبط النفس والامتناع عن أعمال العنف واتخاذ تدابير لحماية المدنيين وموظفي الأمم المتحدة الذين يضطلعون بمهامهم على أرض الواقع. ونناشد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أن توفر تلك الحماية في تنفيذها لولايتها.

السيد الطلحي (الجماهيرية العربية الليبية): سيدي الرئيس، بداية أحيي فخامة السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا، الموجود بيننا اليوم. وأرحب كذلك بمعالي السيد بان كي – مون، الأمين العام للأمم المتحدة، ونشكره على المعلومات التي قدمها لنا.

وتأمل بلادي ألا يؤدي إعلان كوسوفو الاستقلال من جانب واحد، الذي تم أمس، إلى عودة ما شهدته منطقة البلقان في العقد التاسع من القرن الماضي، لدى تفكك

جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، من أعمال عنف أو التهديد بها. وكلنا أمل، خاصة وأن الطرفين كررا التعهد بأنهما ملتزمان بالمعالجات السياسية السلمية. ولعل من المفيد تذكير الطرفين بأن التطورات الأخيرة المتمثلة في إعلان استقلال كوسوفو تعود جذورها، بكل أسف، إلى عدم مراعاة المطامح المشروعة للأقليات، وقمع الحريات الأساسية واللجوء إلى استخدام القوة بديلا عن السعي إلى الحوار والمصالحة.

ولعله من المفيد في هذه المرحلة أن نكرر نداءنا للطرفين، في هذه الفترة الحاسمة والحرجة من تاريخهما، أن يبتعدا عن أي أعمال استفزازية وأن يلتزما بما تعهدا به أمام المجتمع الدولي مرارا من نبذ للعنف أو التحريض عليه. وفي هذا، نحيي تجديد إعلان السيد الرئيس بوريس تاديتش اليوم تأكيده عدم اللجوء إلى العنف وأن صربيا ستتبع سياسة السلام دائما، وذلك منبع قوتها.

كما نرحب في هذا المقام بتعهد المسؤولين الكوسوفيين بتنفيذ ما نصت عليه خطة أهتيساري فيما يتعلق بحقوق الأقليات وضمان أمنها والعمل على توفير كل الظروف المؤاتية للعودة المستدامة للأشخاص المشردين وحرية التنقل وحماية الحقوق وتصحيح أي أوضاع غير قانونية.

وتناشد بلادي جمهورية صربيا الصديقة ألا تقوم بأي إجراءات تنعكس سلبا على الظروف المعيشية الصعبة للمواطنين في كوسوفو، لأن من شأن مثل هذه الإجراءات أن تعمق الهوة التي تولدت عن الممارسات التي عانى منها الكوسوفيون على أيدي حكام صربيا السابقين. وعلى الجميع أن يعملوا على ردم هذه الهوة، لا تعميقها، مهما كانت مرارة المرحلة.

إن ليبيا كانت وستظل مع الالتزام الكامل بمبادئ العدالة والقانون الدولي القاضي بالاحترام المطلق لسيادة جميع الدول ووحدتها الترابية. ونتساءل في هذه الظروف: كيف سيكون عالمنا اليوم إذا ما ضحى بهذه المبادئ السامية التي كرسها عبر قرون من التضحيات والآلام. لا شك أننا هنا أمام حالة استثنائية، في منطقة استثنائية، وفي زمن استثنائي، عانت فيها مجموعة بشرية، ولأسباب للأسف إثنية وثقافية، من أشكال قاسية من العنف الأعمى والتطهير العرقي وإنكار أبسط الحقوق، وهو ما دفع إلى التدخل ووضع حد لتلك الممارسات اللاإنسانية وإلى التطورات اللاحقة التي شهدها الإقليم.

لا يمكن لبلادي، ونعتقد أننا لسنا وحدنا في ذلك، أن تقبل بأن تمثل الحالة التي أمامنا سابقة للنيل من مبدأ احترام الوحدة الترابية للدول. ولعل من الأهمية بمكان، في هذه المناسبة، أن يؤكد هذا المجلس على تقيده المطلق باحترام الوحدة الترابية للدول، وأن ما جرى، ومهما كانت التطورات اللاحقة، لا يمكن أن يمثل سابقة يُقاس عليها أو يُحتج بها.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أرحب بحضور رئيس جمهورية صربيا والأمين العام.

مرة أخرى نُدعى إلى مناقشة مسألة كوسوفو. وهذا يثبت الأهمية الكبيرة للمشكلة، وقبل كل شيء تعقيدها، وكذلك طابعها الملح، وذلك بسبب الأحداث التي ما فتئت تجري بوتيرة سريعة منذ أمس. فبعد قضاء الكثير من الوقت في محادثات ومفاوضات مطولة على جميع الجبهات، كنا نعتقد أن إدارة هذه المسألة ستؤدي إلى نتيجة مرضية – وهي التفاهم بين الأطراف، والتي ستحافظ بعدئذ على وحدة صربيا وتوطد التعايش السلمي بين الصرب والكوسوفيين. وكان من شأن مثل هذه النتيجة أن تكون أيضا انتصارا للمجتمع الدولي وانتصارا للسلام. وهذا هو الإجراء الذي

كانت تنادي به بلادي، اقتناعا منها بأنه في أي حالة صراع يجب بذل كل محاولة ممكنة لجعل الغلبة لمزايا الحوار.

وللأسف، ليس هذا ما حدث بسبب الإعلان الأحادي الجانب لاستقلال كوسوفو. ونأسف مرة أخرى لأن الصرب والكوسوفيين الذين، مهما يقول المرء، تعايشوا لسنوات عديدة، لم يتمكنوا من التغلب على خلافاتهم والحفاظ على التسامح الذي كان يمكنهم على أساسه بناء دولة قوية وقابلة للاستمرار. ويأسف وفد بلادي أيضا لأن جميع الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة في تلك القضية، من خلال العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، لم تكلل بالنجاح.

ومن الواضح أنه ليس بوسع بوركينا فاسو إلا أن تحيط علما بالحالة الجديدة. وما زلنا نعتقد أن علينا أن نخشى العواقب، ولهذا، فإننا نعول على حس المسؤولية لدى الجميع لتفادي أية أعمال عنف من أجل صون السلم والأمن، وكذلك الحقوق الأساسية لجميع الطوائف.

ويبدو أننا نشهد بالفعل بعض الأعمال المتسمة بالعنف نوعا ما. ونأمل ألا تنتشر وأن يتم السيطرة عليها بسرعة حتى يتسنى تفادي اشتعال الوضع. وقبل كل شيء، إنها مسؤوليتنا المشتركة أن نمنع أي تهديد للسلام قد يؤدي إلى مثل هذه الحالة.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلادي أن يرحب في المجلس برئيس جمهورية صربيا، فخامة السيد تاديتش، ووزير خارجيتها، السيد يريميتش. ونحن نشكر الرئيس تاديتش على إحاطته الإعلامية لهذه الجلسة الطارئة، والتي نؤيد ما جاء بها تماما. كما يود وفد بلادي أن يرحب بمشاركة الأمين العام في هذه الجلسة اليوم.

لقد أحيطت حكومة جنوب أفريقيا علما بإعلان الاستقلال الأحادي الجانب الصادر عن مجلس المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في إقليم كوسوفو الصربي. ويؤسفنا أن هذه الخطوة لم تتخذ وفقا لعملية قانونية وسياسية توخاها قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وطول المناقشات بصدد كوسوفو، أكدت جنوب أفريقيا تكرارا وباطراد مبدأ الحوار السياسي السلمي لحل الصراعات. وقلنا إن من الصعب، في ضوء تجربتنا الوطنية الخاصة، القبول بألا تؤدي المفاوضات، مهما كانت صعبة، إلى نتيجة ودية. وحتى هذه الساعة المتأخرة، لا نزال نؤمن بأن هناك متسعا للحوار والتفاوض، يمكن أن يساعد على الإسهام في إحلال السلام الطويل الأجل في البلقان.

إن جنوب أفريقيا، بصفتها عضوا في الأمم المتحدة وعضوا في حركة بلدان عدم الانحياز وعضوا في الاتحاد الأفريقي، تتمسك بمبدأ سلامة أراضي الدول وتعززه. ومن الواضح أن التطورات الجارية في كوسوفو لها آثارا خطيرة على المجتمع الدولي، وسوف تدرس جنوب أفريقيا آثارها السياسية والقانونية.

يطرح الإعلان الأحادي للاستقلال من قبل المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في كوسوفو على المجتمع الدولي تحديا خطيرا. ولذلك ستبقي جنوب أفريقيا هذه المسألة المعقدة قيد نظرها.

السيد يوريكا (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، بادئ بدء، أن أرحب بحضور صاحب الفخامة السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا، بيننا في هذه القاعة. وأعرب أيضا عن الشكر للأمين العام على بيانه عن الحالة في كوسوفو.

إن أحداث الأمس واقعا سياسيا جديدا في جنوب شرقي أوروبا. وينبغي عدم النظر إلى قرار جمعية كوسوفو إعلان الاستقلال بمعزل عن تاريخ المنطقة مؤخرا أو عما يتيحه المستقبل من آفاق لكل من صربيا وكوسوفو.

ينبغي أن يكون هذا نقطة انطلاقنا: لقد ظلت كوسوفو دائما – ولا تـزال – حالـة فريـدة، قائمـة بـذاتها، تقتـضي حلولا فريدة.

وما فتئت كرواتيا، من جهة، تعرب باطراد عن أملها في إيجاد حل تفاوضي. ومما يبعث الشعور بخيبة الأمل أننا لم نحرز، بعد كثير من جولات المحادثات، أي تقدم يذكر، مما يجعل الأمل في تسوية توافقية أملا واهيا في نهاية المطاف. وقد باءت كذلك بالفشل محاولات مجلس الأمن الرامية إلى الاتفاق على طريق للمضي قدما. غير أن مناقشاتنا السابقة أثبتت شيئا واحدا، هو أننا جميعا نتشاطر رغبة في رؤية المنطقة مستقرة ومزدهرة.

إن الواقع السياسي الجديد في جنوب شرقي أوروبا يستدعي كل اهتمام منا. وتنوه كرواتيا بالتزام كوسوفو بمبادئ الديمقراطية والمساواة بين جميع مواطنيها وقبولها التام بالواجبات الواردة في الاقتراح الشامل بصدد تسوية لمركز كوسوفو القانوني، بما في ذلك واجباتها المتعلقة بإنشاء إطار متعدد الإثنيات والتزاماتها فيما يتعلق بالإشراف الدولي على كوسوفو. وسوف تتابع حكومة بلدي عن كثب التطورات الميدانية.

وبما أن كرواتيا بلد في مرحلة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فإنها ستواصل مواءمة قرارات سياستها الخارجية مع سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية والأمنية المشتركة، وستأخذ بالاعتبار الآراء التي يعبر عنها المجتمع الدولي، بما في ذلك استنتاجات المجلس الأوروبي بصدد كوسوفو اليوم، في ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

والاعتراف بالاستقلال هو قرار سيادي لكل دولة بمفردها. ستشرع حكومة بلدي في إجراءات الاعتراف وفقا لدستور كرواتيا، وهي تجري تحليلا عميقا لكل الوقائع ذات الصلة وللآثار المترتبة على إعلان كوسوفو استقلالها.

ونرى أنه ينبغي لكلا الطرفين، وللمجتمع الدولي، اغتنام هذه الفرصة للسعي إلى الإسراع بإيجاد كوسوفو المتعددة الأعراق والديمقراطية، بما يسهم في دوام السلم والازدهار والاستقرار في المنطقة عامة، ولا يزال دور المجتمع الدولي أمرا لا غنى عنه في هذا المجال.

وكما ذكرنا سابقا، تؤيد كرواتيا استعداد الاتحاد الأوروبي للاضطلاع بدور رئيسي في كوسوفو وتذكر بأن بعض أعضاء مجلس الأمن قد أكدوا ما لهذه المسألة من بعد أوروبي واضح بجلاء. ونشر بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو مؤخرا، الذي نعتبره مستمدا من أحكام قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ينبغي النظر إليه في ذلك الضوء.

ينبغي ألا يُترك الممثلون، المشاركون بصورة مباشرة، ولا المنطقة نفسها للتصدي لهذه المشكلة وحدهم. إنها مسؤوليتنا المشتركة أن نساعد كوسوفو على مواصلة الشوط الذي قطعته على مدى السنوات الثماني الماضية.

ومن جهة ثانية، لا شك في أن المجتمع الدولي والاتحاد الأوروبي على وجه التخصيص، ستقبلان بحرارة صربيا الديمقراطية والمستقرة.

ولكرواتيا نفسها كل المصلحة في أن تعيش جنبا إلى جنب مع بلدان مجاورة مسالمة ومزدهرة، وسنعمل جاهدين لنسهم إسهاما بناء في تعزيز التعاون والرفاه في المنطقة. والهدف المشترك لجميع بلدان المنطقة هو أن يكون لها صوت واحد للحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والاستقرار والأمن في المنطقة، ومنظور أوروبي مشترك. هذا هو، في نهاية المطاف، المستقبل المشترك لجنوب شرقي أوروبا ككل.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بالترحيب، بين ظهرانينا، بالرئيس تاديتش ووزير الخارجية يريمتش، وبتأكيد مجدد لإقرار كوستاريكا بقيادتهما

الإيجابية والتزامهما بالسلام. إن وجود قيادة كالتي يمارسانها – قيادة ملتزمة بالسلام وحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الأقليات – ربما كان حائلا دون حدوث المآسي التي كانت أصداؤها سبب جلستنا اليوم. ونحن على ثقة بأن الحالة العصيبة في صربيا وفي البلقان عامة، سيتم تذليلها، بقيادة الرئيس تاديتش، لما فيه مصلحة جميع شعوب المنطقة.

ونرحب كذلك بحضور الأمين العام فيما بيننا ونشكره على عرضه.

لقد كان إعلان كوسوفو الاستقلال مصدر توتر في نطاق الأمم المتحدة، وكانت كوستاريكا تفضل ألا تكون الحالة كذلك وأن تحل هذه المسألة عن طريق الحوار بين الصرب وسلطات كوسوفو. ونأسف لأن الظروف لم تسمح بتحديد مركز كوسوفو القانوني النهائي، على نحو يوافق عليه الطرفان ومجلس الأمن على حد سواء. والواقع هو، إننا اليوم – بعد زهاء تسع سنوات من اتخاذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) – نجد أنفسنا إزاء أمر واقع. وينبغي ألا يدهش هذا أحدا، فقد كان المجتمع الدولي يعرف، منذ عدة أشهر، إن هذا اليوم آت.

واليوم في المجلس، يجب على كوستاريكا أن تتخذ موقفا ينسجم مع سجلها في الأمم المتحدة – موقفا يمكن أن يسهم في قضية السلام والأمن في البلقان، وفي رفاه سكان المنطقة وفي نزاهة القانون الدولي وسلامته، إننا نعي مسؤولياتنا، وقد حللنا بعناية الحجج القانونية التي قدمها مؤيدو إعلان كوسوفو الاستقلال والذين يدعون إلى اعتباره لاغيا وباطلا. ونتفهم المنطق الكامن وراء اتجاهي التفكير المذكورين ونقر بحسن نوايا مؤيدي كل من الموقفين. ونعلم أن هذا ليس كفاحا دنيئا من أجل السلطة، أو لكسب موقع استراتيجي، أو للحصول على موارد ثمينة. ونسلم بوجود دافع عرقي لدى الطرفين.

ومع ذلك، ترغمنا الظروف الراهنة على أن نتخذ موقفا معيَّنا، وعلى أن نضطلع بمسؤوليتنا، وقد فعلنا ذلك. لقد اتخذت حكومتي قرارا بالاعتراف باستقلال كوسوفو. ونحن مقتنعون بأنه توجد في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وفي المبادئ العامة للحل السياسي لأزمة كوسوفو لعام ١٩٩٩ التي ترد في المرفقين ١ و ٢ لذلك القرار، وكذلك في الاتفاق المؤقت للسلام والحكم الذاتي في كوسوفو أسس قانونية كافية تمكننا من الاعتراف بالاستقلال الذي أعلن عنه بالأمس.

ونرى أننا بهذا الاعتراف نستجيب في المقام الأول لإرادة شعب كوسوفو – شعب يجد أن من المستحيل العيش مع الأغلبية الصربية في البلد نفسه بعد حملة التطهير العرقي التي حدثت في عام ١٩٩٨، كما أوضح لنا في هذه القاعة ذاتها رئيس وزرائه. وذلك واقع لا يمكن أن تتجاهله كوستاريكا، ويجب على أعضاء المنظمة أن يأخذوه بدقة في الاعتبار.

وما زلنا نأمل أن يتسنى للصرب والكوسوفيين، بالعيش في بلدين مختلفين، أن يقيما بسرعة أكبر علاقة تستند إلى التعايش القائم على الاحترام والتعاون تعود عليهما بالنفع المشترك. ونأمل أن يحترم البلدان معا القانون الدولي، وأن يحميا حقوق الإنسان لسكانهما جميعا، وبخاصة الأقليات. ونؤمن أيضا أننا نسهم في تحقيق تقدم ورفاهة شعب كوسوفو الذي ينبغي له، شأنه شأن شعب صربيا، أن يلتمس مستقبلا أفضل داخل الاتحاد الأوروبي.

ويجب أن يضطلع المجتمع الدولي بمسؤوليته، وأن يتصرف بدافع من التضامن في إطار القانون الدولي، بما في ذلك أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وعلينا جميعا أن نسعى إلى كفالة أن تكون المسألة التي جمعتنا هنا اليوم نهاية فصل مؤلم في تاريخ البلقان، وليس بداية لمأساة جديدة. ونرى

أيضا أنه سيتسنى خدمة السلام والأمن الدوليين على نحو أفضل عن طريق هذه الخطة ذات القوميتين والمتعددة الأعراق.

ونحن نتصرف اقتناعا بسلامة قرارنا في هذا الشأن. ونود ألا تكون لموقفنا اليوم عواقب سلبية على أي أحد. ولا نود الاستناد إلى هذا التصرف في المستقبل بصفته سابقة تقوض نزاهة القانون الدولي. وسنسعى قدر المستطاع إلى ضمان عدم حدوث ذلك.

السيد خليل زاد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود، شأني شأن زملائي الذين سبقوني في أخذ الكلمة، أن أرحب بالرئيس تاديتش مرة أخرى في مجلس الأمن. ويسرنا أيضا أن نرى الأمين العام بيننا. وأرحب بسفير كرواتيا الجديد في المجلس، وأتطلع إلى العمل معه.

وقامت الولايات المتحدة اليوم، ممارسة منها لحقوقها السيادية، بالاعتراف بكوسوفو بصفتها دولة مستقلة ذات سيادة. وقد أبلغ الرئيس بوش رئيس كوسوفو باعترافنا هذا منذ بضع ساعات. ونهنئ كوسوفو، ونرحب بها في أسرة الدول.

وأود اليوم أن أتناول ثلاث نقاط. أما النقطة الأولى فتتعلق بكيف وصلنا إلى ما وصلنا إليه الآن. لقد كان استقلال كوسوفو تتويجا لعملية طويلة وفريدة نتجت عن تفتت يوغوسلافيا العنيف غير التوافقي. وطوال التسعينات من القرن الماضي، عصفت الحرب بيوغوسلافيا السابقة طولا وعرضا. وقرب نهاية العقد، أجرت حكومة سلوبودان ميلوسيفيتش الصربية عملية تطهير عرقي في كوسوفو. واستجابة لتلك الكارثة الإنسانية والتهديدات الجلية للسلم والأمن الدوليين، قادت منظمة حلف شمال الأطلسي تدخلا عسكريا أوقف العنف وحقق السلام في كوسوفو.

ووطد مجلس الأمن أركان ذلك السلام باتخاذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) في حزيران/يونيه ١٩٩٩ – وهو قرار لم يسبق له مثيل وفر إطارا سياسيا مؤقتا، وحد من السيادة الصربية في ذلك الإقليم، وطالب بتقرير المركز النهائي لكوسوفو. وبذلت جهود جمة للتوصل إلى اتفاق بين الجانبين، كوسوفو وصربيا، بشأن المركز النهائي. وتفاوضت بلغراد مع بريشتينا طيلة ما يزيد على عامين لحل مسألة مركز كوسوفو، وكان ذلك أولا بتيسير من المبعوث الخاص مارتي أهتيساري، ثم من اللجنة الثلاثية التي تضم الاتحاد الأوروبي، وروسيا، والولايات المتحدة. ولم تبق هذه الجهود المكثفة على شيء لم تفعله. غير أنه لم يتسن للطرفين التوصل إلى اتفاق، مما أكد استحالة التوفيق بين موقفيهما بشأن مسألة المركز الأساسية.

وأوصى الرئيس أهتيساري، باسم الأمين العام، بأن تصبح كوسوفو مستقلة، على أن تخضع لفترة من الإشراف الدولي. وكان مقتنعا بأن عدم اليقين الذي يكتنف مركز كوسوفو في المستقبل أصبح عقبة رئيسية لتطورها الديمقراطي، وبأن الأمم المتحدة في كوسوفو استنفدت إمكاناتها لتيسير إحراز مزيد من التقدم، وأن انفصال كوسوفو عن صربيا لا رجعة فيه، وبأن كوسوفو المستقلة هي وحدها القادرة على إنشاء المؤسسات الديمقراطية التامة النضج اللازمة لتحقيق رؤيته. وما زلنا نقبل بحكمة السيد أهتيساري.

ويؤسفنا كثيرا أن المجلس أعيق عن اعتماد مشروع قرار يؤيد تلك الخطة التي كان يمكن أن تساعد على تيسير مسيرة كوسوفو إلى الأمام. وكما ذكر لنا مرارا مبعوثا الأمم المتحدة كاي ايدي، ومارتي أهتيساري، ومجموعة من الممثلين الخاصين لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، والأمين العام نفسه، فإن هذا الوضع الراهن المؤقت لا يمكن أن يستمر. ولهذا قرر شعب كوسوفو إنهاء هذه المسألة

بنفسه. وفعل الشعب ذلك بطريقة ناضجة، ومسؤولة، وخالية من العنف.

وإن إعلان كوسوفو الاستقلال رد منطقي ومشروع وقانوني على الحالة الراهنة. ويتسق إعلان كوسوفو هذا تمام الاتساق مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ويسلم صراحة بأن ذلك القرار سيظل ساريا.

ولقد كفل الاعتراف بسيادة كوسوفو من جانب عدد كبير من حكومات الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وبلدان في مناطق أخرى في اليوم الأول من إعلان كوسوفو لاستقلالها، أن تلك الحقيقة لا رجعة فيها. ويجب أن تتركز جهودنا الجماعية الآن على العمل بطريقة بناءة مع كوسوفو وصربيا لمساعدتهما على فتح صفحة جديدة.

ثانيا، أود أن أتناول الشواغل القانونية ومسألة إرساء سابقة. لقد جعل القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) من كوسوفو حالة فريدة، بمطالبة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بسحب قواتها العسكرية، وشبه العسكرية، وقوات الشرطة التابعة لها من كوسوفو، ووضع كوسوفو تحت الإدارة المؤقتة للأمم المتحدة، التي حلت بالفعل محل بلغراد في حكم كوسوفو. وأنا أتفهم شواغل البعض القائلة بأن استقلال كوسوفو يمكن أن يتخذ على أنه سابقة في أجزاء أخرى من العالم. ولكن الحقيقة هي أن من الواضح أن كوسوفو حالة خاصة، وأن الأمم المتحدة عاملتها بهذه الصفة منذ عام ١٩٩٩. وكما ذكرنا مرارا فإن تفتت يوغوسلافيا العنيف وغير التوافقي؛ وسياسات ميلوسيفيتش القائمة على القهر والتطهير العرقي التي دفعت المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراء فيما يتعلق بها؛ واتخاذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) الذي منعت صربيا بموجبه منذ وقت طويل من ممارسة سلطة الحكم المعتادة في كوسوفو؛ والعملية السياسية التي تولت الأمم المتحدة تيسيرها للمساعدة على تحديد مركز كوسوفو في المستقبل، كلها عوامل تجعل الحالة في كوسوفو مختلفة عن غيرها من الصراعات أو الحالات، ولا تشكل سابقة لمناطق أخرى. إن اعتراف بلدي باستقلال كوسوفو يستند إلى الظروف المحددة التي تجد كوسوفو نفسها في ظلها الآن. ونحن لم ولا ولن نقبل أن يكون نموذج كوسوفو سابقة لأي صراع أو نزاع آخر.

ثالثا، اسمحوا لي أن أتطرق إلى المستقبل. إن كوسوفو تقف الآن أمام عتبة هامة في طريق تنميتها. ولحسن الحظ، توجد لدى كوسوفو خطة، وهي خطة أهتيساري التي ترسم مسارها لتصبح بلدا متعدد الأعراق وديمقراطيا وقادرا على أداء وظائفه. وقبول كوسوفو لخطة أهتيساري والالتزام، الذي تضمنه إعلان استقلالها، بأسمى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، يبعثان على الارتياح. وقد قالت كوسوفو إنها تسعى إلى أن تصبح دولة مسؤولة ومحبة للسلام. وقد حان الوقت لكي تحتل مكانها المشروع في أسرة الأمم بوصفها دولة ديمقراطية وعلمانية ومتعددة الأعراق. وعلينا أن نعمل معا لمساعدة كوسوفو على تحقيق الالتزام الذي قطعته بمحض إرادتها، بما في ذلك الالتزام بحماية حقوق الأقليات العرقية، وبضمان أن تتمكن منطقة جنوب شرقي أوروبا بأسرها من أن تمضي قدما نحو مستقبل ديمقراطي مزدهر ومستقر.

وفي هذا الشأن، قدم الاتحاد الأوروبي عرضا استثنائيا بمساعدة كوسوفو على تطوير قطاع سيادة القانون وتنفيذ الإصلاحات اللازمة لعضوية الاتحاد الأوروبي. وينبغي للأمم المتحدة أن ترحب بهذا العرض للمساعدة. وهناك حاجة إلى أشكال وجود دولي جديد لحماية الاستثمار الهام للأمم المتحدة في كوسوفو وللمحافظة على تركة الأمم المتحدة هناك.

وأريد لكوسوفو أن تعلم بأن الولايات المتحدة ستقف إلى جانبها بينما تتولى المسؤولية عن مصيرها.

ونود أن نعرب للرئيس تاديتش اليوم عن رغبتنا القوية في المحافظة على علاقاتنا مع صربيا وتعزيزها، فهي صديق تاريخي وحليف في حربين عالميتين. ونحن ندرك أن استقلال كوسوفو أمر يصعب على صربيا القبول به. وبوسعنا أن نؤكد لكم، السيد الرئيس، أن الولايات المتحدة ترغب في العمل معكم وستكون داعما قويا لكم في مسعاكم نحو أوروبا.

وللآخرين على هذه الطاولة وفي هذه القاعة، فإنني أحث الجميع على أن نعمل معا. لقد فات أوان تسجيل النقاط السياسية. وينبغي لنا معا التشجيع على المفاوضات بين بلغراد وبريشتينا، وتنشيط العلاقات الدبلوماسية والاجتماعية والاقتصادية. والطريقة الأمثل التي يمكن أن نعزز بها الاستقرار في منطقة البلقان هي التشجيع على تطبيع العلاقات والتشجيع على الوفاء بمعايير عضوية الاتحاد الأوروبي. وأدرك أن هذا يحتاج إلى بعض الوقت. وعلينا أن نكون مستعدين للقيام بدورنا في مساعدتهم. والولايات المتحدة على استعداد لأداء دورها.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بدوري أن أشكر الأمين العام على حضوره وعلى العرض الواضح تماما الذي قدمه عن الحالة في كوسوفو. وأود كذلك أن أشكر السيد تاديتش، رئيس جمهورية صربيا، على حضوره هنا. ونحن نحييه على التزامه القوي بالديمقراطية والاندماج الأوروبي لبلده.

لقد أعلنت كوسوفو استقلالها بالأمس. وبموجب القانون الدولي، يعود لكل دولة أن تقرر الاعتراف أو عدم الاعتراف بالدولة الجديدة. وفي رسالة موجهة إلى رئيس كوسوفو، اعترف رئيس الجمهورية الفرنسية، السيد نيكولاس ساركوزي، بمفعول فوري، بكوسوفو كدولة ذات سيادة ومستقلة، في توافق تام مع إعلان مجلس الوزراء الأوروبي المعقود هذا اليوم في بروكسل. وقد صدرت إعلانات اعتراف أخرى، لا سيما من جانب أغلبية شركائنا الأوروبيين، أو ستصدر في الأيام والأسابيع القادمة.

ونحن اليوم نواجه واقعا جديدا، ولا شك أن هذا الواقع سيؤخذ بالاعتبار من جانب مجلس الأمن والأمين العام. ونود التذكير، مرة أخرى، بأن هذا وضع فريد ويمثل نتيجة لعملية تاريخية خاصة، وهي تفكك يوغوسلافيا السابقة خلال التسعينيات، الذي أعقبته فترة إدارة دولية تحت رعاية الأمم المتحدة. وطابع منظور أوروبا المشترك المعروض على كوسوفو وصربيا هو أيضا أمر خاص بالمسألة قيد البحث.

وفي مواجهة هذا الواقع الجديد، على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته عن التأكد في المستقبل القريب من سير العملية الجارية بهدوء وبدون عنف، وتجنب زعزعة استقرار كوسوفو والمنطقة. إن حماية السكان، ولا سيما الأقليات في كوسوفو، تمثل أولوية بالنسبة لأعضاء مجلس الأمن. ونلاحظ أن الهدوء مستتب على الأرض بالرغم من بعض الحوادث المعزولة، وفي هذا الصدد، نرحب بالموقف المسؤول الذي اتخذته الأطراف في هذه الفترة الحرجة، ولا سيما سلطات صربيا، وهذا ما أظهره مجددا الرئيس تاديتش، الموجود معنا في المجلس.

وعلينا أن نظل متيقظين لمنع أي انحراف عن المسار المطلوب. وندعو مجلس الأمن إلى إعطاء الدعم الكامل للأمين العام في هذه المهمة، لأن الأمم المتحدة، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بدعم من القوة الأمنية الدولية في كوسوفو، ستتحمل مسؤولية أساسية في المحافظة على النظام في الفترة القادمة.

إن الاتحاد الأوروبي، كما سبق له أن أعلن، سيتحمل مسؤولياته للمساعدة على تسوية هذه المسألة.

وبصفة خاصة، قرر أن يرسل، في توافق تام مع القانون الدولي وفي إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، بعثة كبيرة من أفراد الشرطة والعدالة إلى كوسوفو. وسيساعدنا وجود الاتحاد الأوروبي في الإشراف على نشوء كوسوفو المتعددة الأعراق والديمقراطية حقا، وفقا لأحكام خطة أهتيساري. وسيكون له دور أساسي في حماية جميع الطوائف التي تعيش في كوسوفو. وستكون البعثة يقظة على نحو خاص إزاء كفالة تنفيذ سلطات كوسوفو بالكامل الالتزامات التي قطعتها بموجب خطة أهتيساري بحماية حقوق الأقليات، وبخاصة الصرب وحماية تراثها الثقافي والديني.

ولهذا الغرض، سيواصل الاتحاد الأوروبي التعاون مع الأمم المتحدة والقوة الأمنية الدولية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأطراف الدولية الفاعلة الأخرى المعنية. وفرنسا من جانبها، ستعزز التزامها بما يزيد على الألفي جندي الذين سبق نشرهم كجزء من القوة الأمنية الدولية، وذلك من أجل مساعدة كوسوفو على التقدم السريع نحو إقامة سيادة القانون والعلاقات الحسنة مع جميع جيرانها.

إن شعب صربيا، من خلال إعادة انتخاب الرئيس تاديتش في الانتخابات الرئاسية التي جرت في كانون الثاني/يناير، قد كرر التأكيد بقوة على تصميمه على أن يضع في مستقبله عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي. ونحن نرحب بهذا الخيار الأوروبي للشعب الصربي. وهو ينسجم مع اقتناعنا بأن مستقبل غرب البلقان يكمن في الاتحاد الأوروبي، ويمكن الإسراع بتقدم صربيا نحو الاتحاد الأوروبي. ونأمل أن يتم الوفاء قريبا بالشروط التي وضعت للتقارب الأوروبي من جانب صربيا لكي تتمكن من قطع المراحل اللازمة للاعتراف بمركزها كمرشح. وإن وجود مستقبل مشترك لشعوب غرب البلقان في إطار الاتحاد الأوروبي هو في الواقع أفضل ضمانة للمصالحة فيما بينها في أعقاب مآسي العقد الماضي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أن أدلي ببيان بصفتي ممثل بنما.

بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أرحب برئيس صربيا، السيد بوريس تاديتش، وبوزير خارجيته، السيد فوك ييرميتش. وأود، كذلك، أن أشكر الأمين العام على حضوره بيننا خلال هذا الاجتماع البالغ الأهمية لمجلس الأمن.

وفيما يتعلق بالموضوع المعروض علينا، الذي يركز على إعلان الاستقلال الانفرادي، فإننا نعيد التأكيد على أن بنما كانت تفضل دائما أن يتوصل الأطراف إلى حل خلافاتهم عن طريق المفاوضات. فمثل تلك النتيجة لها دائما قيمة خاصة إذا ما قارنا ما حدث مع متطلبات العصر الذي نعيش فيه. لقد خلفنا زمن التفكير في الانفصال وراءنا وينصب التركيز الآن على إيجاد خيارات تشمل تعددية الأعراق والاندماج الإقليمي. ومن المؤسف أن ذلك لم يحدث، ولكننا نوافق على أن الأحداث خلقت واقعا جديدا، تقبله مجموعة من الدول، ولا سيما في أوروبا، على أنه أمر صحيح.

وبالنظر إلى هذا الواقع الاجتماعي – السياسي، يجب علينا جميعا أن نولي الأولوية لتعزيز التعايش السلمي بين بني البشر، وجعله أعلى شأنا من المصالح السياسية – الجغرافية.

ويتسم هذا التعايش السلمي بأهمية خاصة في عالم معولم أصبحت فيه الحدود المادية التقليدية أقل أهمية بصورة متزايدة، عالم يزداد فيه تداول السلع والأفكار والأشخاص كثافة يوما بعد يوم، عالم لا يمكننا أن نعيش فيه منفصلين عن بعضنا البعض، على الرغم من أن بعضنا ما زال يحاول إنكار ذلك. ولهذا السبب، تعزز الأمم المتحدة الآن مبادرات هامة لتحقيق التفاهم والتقارب والتعاون بين مختلف الثقافات والمجموعات العرقية والأديان.

ولهذا السبب، ندعو القيادتين في صربيا وكوسوفو إلى وضع خلافاتهما الماضية جانبا، والتسليم بالأمر الواقع والسعي، مهما كان ذلك صعبا، إلى وضع الآليات الضرورية لتحقيق التعايش السلمي بين سكانهما، ومع البلدان المجاورة لهما. وفي هذا السياق، أحطنا علما بإعلان الطرفين عدم استخدام العنف كوسيلة للدفاع عن المصالح أو حل الخلافات.

وعلى مستوى آخر، ما فتئت بنما تشعر بالقلق، وأعربت عن ذلك سابقا، لأن ما حدث في كوسوفو ينبغي ألا يُحتذى به في حالات أخرى، تبدو أنها مماثلة. غير أن علينا ألا ننسى، بل لا يمكننا أن ننسى، أن كوسوفو تمتعت بحكم ذاتي يشبه كثيرا الحكم الذاتي الذي كان مُطَبقا في جمهوريات يوغوسلافيا الكبرى السابقة، وأن البعض حاول حرمانها من ذلك الحكم الذاتي، وأن كوسوفو خضعت خلال أكثر من ٨ سنوات لإدارة الأمم المتحدة في إطار نظام للحكم الذاتي المتزايد. وأن أغلبية كبيرة من الحكومات في المنطقة أعربت عن النية في الاعتراف بإعلان استقلال كوسوفو.

وأما بعد، فإننا نناشد الاتحاد الأوروبي، لا سيما البلدان التي أيدت إعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد، أن يكفل أن الانشقاق السياسي الذي وقع اليوم سيتم حله قريبا في إطار الاتحاد، من خلال التسريع بإدماج صربيا وكوسوفو في تلك المنظمة الإقليمية.

ونرى أنه لا بد لنا أن نشير إلى قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). فمهما سعينا إلى تحويل الاهتمام عن تلك الحقيقة، فإن ولايته قد تجاوزتها الوقائع التي نشهدها اليوم. وهذا أمر لا يمكن إنكاره، مثلما لا يمكن إنكار أنه لدى اتخاذه، لم يحدد أي موعد نهائي، بخلاف ما جرى بشأن ولايات أخرى لمجلس الأمن. وكان ذلك، إلى حد كبير، السبب الذي جعل أعضاء المجلس عاجزين عن الاتفاق بشأن تعديل الولاية حسبما تقتضيه الظروف.

فليكن ذلك درسا لنا، لكي نحدد في المستقبل موعدا نهائيا في جميع قرارات المجلس، حتى يتسنى تغيير المواعيد النهائية وتعديلها، بدلا من الاقتصار على تمديدها، بغية كفالة اتساقها مع الوقائع التي تحاول التأثير عليها.

وأستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة لرئيس صربيا، السيد تاديتش، بناء على طلبه.

السيد تادتيش (صربيا) (تكلم بالصربية؛ وقام الوفد بالترجمة الشفوية): إننا نوافق على أننا لا نعيش في عالم مثالي، عالم يسود فيه العدل في كل مكان. غير أننا نوافق أيضا على أنه لا يمكننا أن نتوانى عن السعي إلى تحقيق ما هو عادل. وأُصِرُّ على الحق اليوم، وعلى القضية الرئيسية المعروضة علينا جميعا في مجلس الأمن، المتمثلة في ما إذا كنا سنحترم القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، وسيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية – وما إذا كنا سنحترم المبادئ والقيم التي يستند إليها العالم المعاصر. وماذا سيحدث إذا قُوِّضَتْ في يوم واحد المبادئ والقيم التي استند إليها هذا العالم لعدة عقود، منذ الحرب العالمية الثانية؟ ماذا يحدث للدول الأعضاء في الأمم المتحدة؟

وأنا أدافع اليوم عن حقوق صربيا والشعب الصربي. وإذ أدافع عن حقوق بلدي، فإنني أدافع عن مبادئ عامة وآراء عامة – حقوق كل بلد من البلدان الصغيرة تتعرض سيادته وسلامته الإقليمية للتهديد.

وإنني أوافق تماما على أن عملية تحديد المركز أمام الأمم المتحدة لا يمكن عرقلتها من جانب واحد، غير أن هذه العملية تمت عرقلتها تحديدا بقرار جمعية كوسوفو إعلان الاستقلال من جانب واحد. ذلك عمل انفرادي، عمل من

جانب واحد. وصربيا لم ولن تقبل هذا العمل أبدا. وإعلان الاستقلال من جانب واحد ليس بحل توفيقي، بل هو انتهاك غير قانوني. وهو تصرف يقوِّض كل مبادئ العدالة الدولية وجميع المبادئ التي يستند إليها عمل مجلس الأمن، فضلا عن الأمم المتحدة ذاتها.

كما أن خطة أهتيساري لا تشكل قرارا يستند إلى التوفيق بين الآراء. فتلك الخطة تحرم صربيا من جزء من أراضيها وهويتها. وخطة أهتيساري بمثابة حل، غير أنه غير مقبول من جانب دولة صربيا قاطبة. وتفتقر خطة أهتيساري إلى أي شكل من أشكال المشروعية، لا سيما في أجزاء كوسوفو التي يعيش فيها الشعب الصربي كأغلبية.

ويرى ممثلو بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن أن كوسوفو ينبغي أن تصبح مستقلة لأن الأغلبية الساحقة من سكانها تريد ذلك. وهذه الحجة غير مبررة، لا من حيث المنطق ولا من حيث القانون.

وأُذكِّر المجلس بأنه يعلم جيدا أن الأغلبية الساحقة في جميع المناطق المنشقة في العالم تريد الاستقلال. وإذا أرسينا هذا المبدأ، فلن يكون لعالم اليوم الحدود ذاتها. وسيقام العديد من البلدان الجديدة، وسيقوض استقرار العالم برمته. وما من منطقة في العالم ستكون قادرة على تفادي المخاطر الأمنية، والدمار الاقتصادي، والخسائر البشرية.

وقال العديد من أعضاء مجلس الأمن، مرة أخرى، إنه ينبغي منح كوسوفو الاستقلال بسبب الجرائم التي وقعت خلال التسعينات، ومن ثم، تجريم السلطات الحالية في بلغراد. غير أن تاريخ البلقان برمته أثبت أن من كان يملك السلطة، هو الذي ارتكب الجريمة. وينبغي أن نحترم القيم المشتركة وأن نحاول، في ما يتعلق بتاريخنا المشترك في البلقان، أن نفعل كل ما بوسعنا للتصالح مع بعضنا البعض.

وباعتباري رئيس صربيا الذي انتخب ديمقراطيا مرتين، أتقدم باعتذاري لجميع بلدان البلقان، التي ارتكب البعض جرائم ضدها باسم شعبي. وقد فعلت ذلك بكل اجتهاد، بإيمان عميق بالمستقبل الأوروبي المشترك للمنطقة برمتها. لكنني لم أتلق أي اعتذارات عما ارتكب بحق شعبي من جرائم، ولا أزال أنتظر اعتذارهم. وذلك الاعتذار شرط أساسي لمستقبلنا.

أود أن أذكر المجلس بحقيقة بسيطة هي أن جميع الألبان الذين كانوا يعيشون في كوسوفو قبل وصول القوة الأمنية الدولية في كوسوفو استمروا في العيش هناك اليوم، لكن ثلثي سكان كوسوفو الذين كانوا يعيشون في كوسوفو، قبل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والقوة الأمنية الدولية لم يعودوا يعيشون في كوسوفو الآن. واليوم هناك ٢٥٠ ٠٠٠ صربي يعيشون في مخيمات للاجئين في وسط صربيا. فكلنا نعلم أن الاعتراف باستقلال كوسوفو يعني إضفاء الصفة الشرعية على التطهير العرقي. وكل دولة تعترف بكوسوفو، تقوم عمليا بإضفاء الشرعية على طرد الصرب من بيوتهم في إقليم كوسوفو. أود أن أقول ذلك هنا لأن الحقيقية هي أحد القيم التي ينبغي أن يُبنى عليها المجتمع العصري.

ولذلك السبب أطلب إلى الأمين العام السيد بان كي - مون أن ينفذ بوضوح تدبيرا قانونيا لإبطال العمل الذي اعتمدته مؤسسات كوسوفو بدون مشاركة السكان الصرب، الذين لهم أيضا حقوق كاملة في كوسوفو وفي صربيا وفي منطقة البلقان وفي أوروبا. وأطلب أيضا من السيد بروكر، الممثل الخاص للأمين العام أن يمارس السلطات الملزمة قانونا المحددة في قرار مجلس الأمن، الذي ألزمه المجلس به.

وأكرر، إذا أصبح إقليم كوسوفو مستقلا، بهذه الطريقة غير الشرعية وغير القانونية، فالعالم، من الآن فصاعدا، لن يكون نفس العالم. والسؤال الوحيد هو ما هو البلد التالي الذي سيتأثر بهذا المبدأ الجديد، هذه السابقة، وهذا الفعل غير القانوني.

أود أن أوضح بوجه خاص أن صربيا، شأنها شأن بلدان يوغوسلافيا السابقة، قد شهدت مصاعب خلال التسعينيات – تدمير ثقافة وهوية جميع الشعوب في إطار يوغوسلافيا السابقة. ولم يمض وقت طويل على تلك الحقبة الزمنية الصعبة جدا التي لم تفاجئنا فحسب، بل فاجأت العالم برمته أيضا.

وأود أن أشير إلى أنه إذا اعترفت الدول الإقليمية بكوسوفو، ولا سيما تلك التي ولدت من رحم يوغوسلافيا السابقة، فإنها لا تعترف بالسلامة الإقليمية لصربيا. لقد كان عدم احترام الحدود محور النزاع في يوغوسلافيا السابقة، وأدى إلى خسائر بشرية. كما كان أيضا السبب في أعمال العنف الكبرى التي أدت إلى تأخر المنطقة بأسرها لعقد كامل من الزمن، مجبرة المنطقة على التأخر اقتصاديا. ويتعين ألا يغيب عن الأذهان إن هذا الاعتراف سيؤثر سلبا على علاقاتنا الثنائية.

إن مستوى احترام القانون لم يرتفع في أي من بلدان يوغوسلافيا السابقة إلى المستوى الأوروبي. فجميع البلدان ترمي إلى الوصول إلى ذلك المستوى، مؤمنة بالعالم المتحضر والمستقبل الأوروبي المشترك. ولم يتم الوصول إلى ذلك المستوى من الاحترام في أي بلد، ولا حتى في كرواتيا، الدولة العضو في مجلس الأمن. وفي هذا المقام، أتذكر بوجه خاص الشقق التي كان يملكها الصرب.

ويجب على أعضاء مجلس الأمن أن يساعدوا على اندماج منطقة البلقان، وليس على بدء نزاعات وخلافات جديدة. لن أتخلى أبدا عن وحدة بلدي، كما لن أتخلى عن المستقبل الأوروبي لبلدي وللمنطقة برمتها.

كما أود أن أوجه رسالة إلى أعضاء مجلس الأمن الذين هم أعضاء أيضا في الاتحاد الأوروبي. إنكم باعترافكم بكوسوفو كبلد مستقل، لا تساعدون المستقبل الأوروبي لصربيا. فهو ليس دلالة على مشاعر المودة تجاه بلدي أو تجاه إسهامها في أوروبا. إنكم إذ تعترفون بكوسوفو تدفعون المنطقة بأسرها إلى عدم الاستقرار، وجميع البلدان ستواجه مشكلة لأن هناك الكثير من الحالات التي تشبه حالة كوسوفو.

ولأكن واضحا تماما. إن صربيا لن تلجأ إلى العنف. وستظل صربيا دائما ملتزمة بالسلم. فهي ديمقراطية شرعية ولها كامل الحق في أن تكون عضوا في الأمم المتحدة وفي الاتحاد الأوروبي. إن صربيا تدافع عن حقوقها في كوسوفو وميتوهيا بناء على قيمها وهويتها وديمقراطيتها. وهي تطلب بحق حماية حدودها ووحدتها. وصربيا لن تشن حربا. إن صربيا ثقافة أوروبية وديمقراطية أوروبية شرعية.

وأدعو المجلس، قبل أن يتخذ قرارا إداريا، إلى التفكير بعمق. فنحن نرغب في أفضل العلاقات مع جميع بلدان العالم، ولكننا لا نتوقع أنه يمكن لبعض البلدان أن تفهم أعمالا مثل حرماننا من أجزاء من أرضنا وانتهاك تقاليدنا وثقافتنا وحدودنا، بوصفها أعمالا ودية. سوف ندافع عن مصالحنا بشكل مشروع، ولكن في الوقت نفسه، على الأمم المتحدة ومجلس الأمن والأمين العام واجبات حددها القانون الدولي، يقوم عليها العالم بأسره.

إن صربيا ما زالت ملتزمة بالسلام. وما زالت عضوا محترما في الأمم المتحدة. ويمكن للمجلس أن يعول على صربيا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر الرئيس تاديتش على بيانه. وأعطي الكلمة للأمين العام، السيد بان كي – مون، بناء على طلبه.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): لقد استمعت بانتباه بالغ إلى بيان الرئيس تاديتش وبيانات جميع أعضاء مجلس الأمن. وأود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية الموجزة، لا سيما فيما يتعلق بمسائل أساسية أثارها الوفود.

إن الوضع اليوم على الأرض، وكذلك في مجلس الأمن، يختلف كثيرا عما كان عليه في الفترة السابقة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ففي إطار الولاية التي نص عليها القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، تطورت عناصر من الوجود المدني الدولي، خلال السنين، لمعالجة الاحتياجات المختلفة والظروف المتغيرة. وتم ذلك في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وكما أشرت آنفا، تواصل الأمانة العامة العمل في كوسوفو، على أن يكون مفهوما أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ما زال نافذا إلا إذا قرر المجلس خلاف ذلك. وأتوقع من الجميع في كوسوفو التصرف بطريقة تتسق مع الإطار التشغيلي للوجود المدني الدولي الذي أُنشئ بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وكما ذكرت من قبل، فقد أحطت علما بقرار الاتحاد الأوروبي نشر بعثة سيادة القانون وإرسال ممثل خاص للاتحاد الأوروبي. وأعتبر ذلك دورا معززا للاتحاد الأوروبي في كوسوفو سوف يتم تقييمه في إطار المفهوم الشامل لعمليات البعثة، وأهداف الأمم المتحدة في كوسوفو وأهداف حماية تركة الأمم المتحدة في كوسوفو والبلقان. إن الحاجة الحتمية لضمان السلام والأمن في كوسوفو تحتم عليّ أن أعالج الواقع على الأرض حسب التطورات وفي ضوء الظروف المستجدة.

وإذ نسعى لإدارة الوضع على الأرض، أود أن أختتم بالتأكيد لأعضاء هذا المجلس على أن أهدافي الرئيسية هي ضمان سلامة وأمن السكان في كوسوفو، مع إيلاء اهتمام خاص لطوائف الأقليات؛ والمحافظة على السلم والأمن الدوليين والاستقرار الشامل في كوسوفو والاستقرار الإقليمي؛ وضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة؛ وحماية منجزات وتركة الأمم المتحدة في كوسوفو وفي البلقان.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): إننا ممتنون للأمين العام على بيانه.

لا يوجد أي متكلمين آخرين في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.